

تفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي: الإطار التشريعي والضمانات المؤسسية

Implementing Artificial Intelligence in the Saudi Judiciary: Legislative Framework and Institutional Safeguards

1. Ibtihal Rakhaa Alnasser

King Abdulaziz University, Saudi Arabia

ialnasser0003@stu.kau.edu.sa

2. Alhanouf Abdulaziz Alsolami

King Abdulaziz University, Saudi Arabia

aamalsolami@kau.edu.sa

تاريخ القبول: 2025/11/30

1- ابتihal بنت رحاء النصير

جامعة الملك عبد العزيز، السعودية

ialnasser0003@stu.kau.edu.sa

2- الهنوف بنت عبد العزيز السلمي

جامعة الملك عبد العزيز، السعودية

aamalsolami@kau.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2025/11/13

ABSTRACT:

ملخص باللغة العربية:

The study analyzes artificial intelligence in the Saudi judiciary, focusing on regulatory and institutional frameworks and safeguards for justice and fair-trial rights. It reviews national AI policies and Ministry of Justice digital initiatives, including infrastructure, capacity building, and governance, and compares the European Ethical Charter and OECD Principles with Saudi approaches to privacy, transparency, judicial independence. It finds tangible progress but calls for fuller legislative and regulatory tools. Successful integration requires balancing efficiency with safeguards, robust oversight and accountability, and alignment with national laws.

تبحث الدراسة الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي عبر تحليل الإطارين النظامي والمؤسسي لتفعيله وتحديد الضمانات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالعدالة والمحكمة العادلة. تستعرض الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ومبادرات وزارة العدل في التحول الرقمي وما يصاحبها من بنية تحتية وبناء قدرات وحوكمة. وتقرن مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي ومبادئ OECD بالتوجه السعودي في الخصوصية والشفافية واستقلال القاضي. وتخلص إلى تقدم ملموس مع حاجة لاستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية، وأن نجاح الدمج مرهون بتوازن الكفاءة والضمانات مع رقابة ومساءلة واتساق مع الأنظمة.

Keywords: Artificial intelligence; judiciary; digital transformation; procedural safeguards

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ القضاء؛ التحول الرقمي؛ الضمانات الإجرائية.

مقدمة:

يشهد النظام القضائي السعودي تحولاً عميقاً في ظل التوجه الوطني نحو التحول الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الدولة، انسجماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي جعلت التقنية والحوكمة الرقمية ركائز أساسية لتطوير الأداء المؤسسي وتحسين الخدمات. وقد امتد هذا التحول إلى القطاع العدلي، حيث أطلقت وزارة العدل سلسلة من المبادرات والمنصات مثل ناجز وتراضي وخبرة وإثبات والتوثيق، فأصبحت إجراءات رفع الدعوى والنظر فيها وإصدار الأحكام تتم رقمياً وبشكل أسرع وأكثر شفافية.

أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم جزءاً أساسياً من مسار تحديث القضاء، لما يقدمه من إمكانيات في تحليل البيانات وتسريع الفصل في القضايا وتحسين جودة العمل القضائي. لكنه في المقابل يثير أسئلة قانونية وأخلاقية لا يمكن تجاهلها، تتعلق بحدود استخدامه ومدى توافقه مع المبادئ القضائية الراسخة وضمانات المحاكمة العادلة، مثل الخصوصية والمساواة واستقلال القاضي وشفافية القرار. فالتقنيات مهما بلغت من دقة لا يمكن أن تحل محل القاضي البشري أو أن تعمل بمعزل عن الضوابط التشريعية التي تحفظ العدالة الإنسانية.

وفي هذا الإطار تبنى المنظم السعودي مساراً متدرجاً ومنضبطاً لتوظيف الذكاء الاصطناعي، فأنشأ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) وهيئة الحكومة الرقمية، وأصدر أنظمة وسياسات تحكم التعامل مع البيانات وحمايتها، من أهمها نظام حماية البيانات الشخصية وضوابط الأمن السيبراني ومبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. كما عملت الدولة على بناء بنية رقمية متكاملة تمكّن من استخدام هذه التقنيات بشكل آمن ومسؤول داخل القضاء دون المساس بالضمانات القضائية والإجرائية.

ومع ما تحقق من تقدم ملحوظ، يبقى التحدي الحقيقي هو تحقيق التوازن بين كفاءة التقنية وضمانات العدالة. فنجاح إدماج الذكاء الاصطناعي لا يقاس فقط بسرعة الفصل في القضايا، بل بقدرته على تعزيز الثقة بالنظام القضائي وحماية حقوق الأطراف والمحافظة على الدور الإنساني للقاضي. من هنا جاءت هذه الدراسة

لتحليل المقومات التشريعية والمؤسسية التي مهدت لتفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي، وتسليط الضوء على الضمانات الأخلاقية والإجرائية التي تكفل أن يبقى هذا التفعيل منسجماً مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، في إطار نظام قضائي يسعى إلى التطوير دون أن يفقد توازنه أو قيمه الأساسية.

- مشكلة الدراسة:

رغم التطور الكبير الذي شهده القضاء السعودي في مجال التحول الرقمي واعتماد الأنظمة الإلكترونية، ما زال توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي يؤثر إشكالات متعددة تتعلق بحدود استخدامه ومدى مشروعيته في ضوء المبادئ القضائية والأنظمة السعودية. فبينما يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة لتحسين كفاءة القضاء وتسريع الفصل في القضايا، إلا أن غياب إطار تشريعي متكامل ينظم آلية استخدامه داخل المنظومة القضائية قد يؤدي إلى مخاطر تمس الضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة، مثل الخصوصية، والشفافية، واستقلال القاضي، والمساواة بين الخصوم.

من هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:
كيف يمكن تفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي بما يحقق كفاءة الأداء ويصون في الوقت نفسه الضمانات النظامية والإجرائية للعدالة؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات المساندة، من أهمها:

1. ما المقومات التشريعية والمؤسسية التي يقوم عليها تفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي؟
2. ما الضمانات القانونية والأخلاقية الواجب توافرها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية؟
3. كيف يمكن تحقيق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات المحاكمة العادلة في ظل التحول القضائي الرقمي؟

- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أكثر الموضوعات ارتباطاً بمستقبل العدالة في المملكة، وهو إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء.

فبينما تسعى المملكة إلى التحول نحو قضاء رقمي متكامل يعزز الكفاءة ويقرب العدالة من المتقاضين، يظل ضبط هذا التحول تشريعياً وأخلاقياً ضرورة لا يمكن تجاوزها.

تبرز الأهمية النظرية للدراسة في تحليلها للأسس النظامية والمؤسسية التي يقوم عليها تفعيل الذكاء الاصطناعي، وما يترتب عليها من إعادة تعريف لأدوار القاضي والمحامي والمستفيد من الخدمة العدلية. أما أهميتها التطبيقية فتتجلى في رصد التحديات العملية التي قد تواجه إدخال هذه التقنيات داخل المحاكم، واقتراحها لضوابط تضمن الاستخدام المسؤول والمتوازن للذكاء الاصطناعي بما يتفق مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم تفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي، وتحديد الضمانات الأخلاقية والإجرائية التي تصون العدالة في ظل التحول التقني. ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

1. تحديد المقومات التشريعية والتنظيمية التي تمكّن من إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي.
2. تحليل السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، مثل الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، ودورها في دعم التحول القضائي الرقمي.
3. استعراض الضمانات القانونية والأخلاقية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية بما يحافظ على مبدأ المحاكمة العادلة.
4. تقييم التحديات والمخاطر المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي واقتراح حلول نظامية للتعامل معها.
5. المساهمة في إثراء الفقه القانوني السعودي بمقاربة حديثة تجمع بين التطور التقني والالتزام بمبادئ العدالة وسيادة القانون.

- حدود الدراسة:

تركز هذه الدراسة على الإطار النظامي والمؤسسي لتفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي، دون التوسع في الجوانب التقنية أو البرمجية البحتة. وتستند إلى تحليل الأنظمة والسياسات والمبادرات الرسمية ذات الصلة الصادرة عن وزارة العدل، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، وهيئة الحكومة الرقمية، إلى جانب المبادئ الأخلاقية الدولية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

أما من حيث النطاق الزمني، فتتناول الدراسة التطورات النظامية والتقنية ذات العلاقة خلال الفترة من 2016م حتى 2025م، باعتبارها مرحلة التحول الرقمي الفعلي في القضاء السعودي.

ومن حيث النطاق الموضوعي، تقتصر الدراسة على استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء وما يرتبط به من مقومات تشريعية وضمانات إجرائية، دون التطرق لتطبيقاته في المجالات الأخرى إلا بالقدر الذي يخدم التحليل القانوني.

- منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص النظامية والسياسات العامة والوثائق الرسمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القضاء السعودي، مع ربطها بالمفاهيم القانونية والضمانات الإجرائية للمحاكمة العادلة. كما تستند إلى المنهج المقارن في حدود ضيقة عند الإشارة إلى المبادئ الدولية، مثل الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بهدف إبراز مدى اتساق التوجه السعودي مع المعايير العالمية.

وتتبع الدراسة أسلوب التحليل النقدي للنصوص النظامية والسياسات التنفيذية ذات الصلة، لاستنباط مدى كفايتها في تنظيم إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية، واستخلاص أوجه القوة والقصور، واقتراح سبل تطويرها بما يعزز من فاعلية العدالة الرقمية ويحافظ على الضمانات النظامية للمتقاضين.

- خطة الدراسة:

المبحث الأول: مقومات تفعيل الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي

المطلب الأول: تهيئة البيئة التشريعية

المطلب الثاني: تهيئة السلطين القضائية والتنفيذية

المبحث الثاني: ضمانات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي

المطلب الأول: المبادئ والقواعد الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: تفعيل الذكاء الاصطناعي في ضوء ضمانات القضية العادلة

المبحث الأول: مقومات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي.

تعيد أغلب الدراسات فكرة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العدالة إلى الحقوقي وعالم التكنولوجيا جاك ألو "Jacques Ellil" المتخصص بتاريخ القانون، حيث أسس في ١٩٧٧م فكرة ارتباط العدالة بالتكنولوجيا من خلال مؤلفه "التكنيك الفني" بعدما شهد عصره قفزة في مجال التكنولوجيا وتقنية المعلومات، وما زالت تحظى -إلى الآن- فكرة إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات القضائية باهتمام بالغ من قبل المنظمات الدولية والتشريعات الوطنية والأوساط الأكاديمية، كونها تساهم في تعزيز فرص الوصول إلى العدالة وتسهيل إجراءات التقاضي. إلا أنها في ذات الوقت تواجه العديد من المحاذير المتعلقة بالأخلاقيات السيبرانية، وضمان الحماية الكافية للحقوق والحريات المنصوص عليها في مواثيق حقوق الإنسان التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار وتسلط الضوء عليها¹، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ مخصصين المطلب الأول لتهيئة البيئة التشريعية، والمطلب الثاني لتهيئة كلاً من السلطة القضائية والتنفيذية.

1 عبد القادر مهداوي، وحنان، فصراري، استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة في ظل مبادئ المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة، مجلة القانون والمجتمع، مج 13، ع 1، مخبر القانون والمجتمع، جامعة أدرار، 2025، ص 98-99.

المطلب الأول: تهئية البيئة التشريعية.

أثرت التقنيات الحديثة على المجتمعات والأفراد بصورة كبيرة واختلفت الآراء حول السلوكيات الناتجة عن استخدامها، فاتجه البعض إلى أن أضرارها أكثر من محاسنها واتجه البعض الآخر إلى أن فوائدها طاغية على سلبياتها ولا يمكن الاستغناء عنها، بينما اتجه فريق ثالث إلى أن تأثيرها الإيجابي أو السلبي يعود لكيفية استخدام الفرد لها؛ إن كان يستخدمها في الوصول إلى المعرفة والتواصل ومتابعة الأخبار أو كان في إيذاء الآخرين ونشر الإشاعات والأكاذيب¹، والحقيقة التي لا يمكننا تجاهلها أن هذا التطور في التقنيات الحديثة بشكل عام وفي تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل خاص قد أدى إلى إيجاد فرص جديدة لتطوير عدة جوانب في الحياة البشرية بما في ذلك الأعمال والخدمات القضائية، حيث زاد تبني مختلف المنشآت لحلول الذكاء الاصطناعي عالميًا منذ 2017 م ليصل لأكثر من الضعف في 2023 م، ويعتمد نجاح تطبيق التقنيات الذكية على عدة عوامل من أهمها: استراتيجية المنشأة والقوى العاملة والقدرات التقنية، حيث تتكامل كافة هذه العوامل ضمن منظومة تشريعية تكفل دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع عمليات المنشأة وخدماتها، وتضع إطارًا تنظيميًا شاملاً يضمن الاستفادة من هذه التقنيات بصورة فاعلة ومسؤولة².

بعدما كانت الدراسات القانونية في السابق تسلط الضوء بصورة تقليدية على مراجعة التشريعات من حيث الشكل والمضمون بعد صدوره، ومن خلالها يؤدي الفقه القانوني دورًا تنويريًا في تكثيف المعرفة حول هذه النصوص التشريعية والإرشاد اللازم نحو النظريات التي تستنبطها، فقد بدأت الدراسات الحديثة تهتم بدراسة التشريع من قبل أن يكون، وذلك عن طريق التأكد من مدى جدوى التشريع ذاته وإلى أي مدى نحتاج أن نتدخل في التشريع لتنظيم العلاقات الإنسانية. الأمر الذي استدعى

1 قنيبي ترتيل رائد فهمي، أثر التقنيات الحديثة في القضاء، دراسة فقهية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، 2021، ص 20.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، 2024، ص 07.

إنشاء العديد من الدول لجان خاصة لإصلاح القوانين والتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التطورات التقنية¹، وفي ظل رؤية المملكة 2030 عمل المنظم السعودي على موجة من الإصلاحات التشريعية²، ومنها إصدار اللجنة التحضيرية لإعداد التشريعات القضائية التابعة للمركز الوطني للتنافسية دليلاً إرشادياً لإعداد التشريعات وصياغتها. وذلك بهدف توحيد إجراءات العملية التشريعية وفقاً لأفضل المنهجيات الحديثة، والمساهمة في رفع جودتها صياغة ومضموناً، وتزويد العاملين عليها بالمعارف والمهارات اللازمة لرفع كفاءتهم³.

تعد عملية التطوير التشريعي من العمليات الهامة والملحة التي تقوم بها مختلف دول العالم ومنها المملكة العربية السعودية، حيث تعد عملية وضع التشريعات ومراجعتها وتحديثها هي الإطار القانوني لتنفيذ المشاريع التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني، وتعزيز مكانة الدولة في مختلف المجالات، وتسمى هذه العملية بالإصلاح التشريعي والمتمثلة في دراسة الأنظمة الموجودة بالفعل وبلورتها، ومن ثم الدعوة إلى إجراء بعض التعديلات عليها وتنفيذها؛ وذلك من أجل الارتقاء

1 ومن الأمثلة الدولية على الإصلاحات التشريعية؛ إصدار بريطانيا في 2006م قانوناً للإصلاح التشريعي والتنظيمي يهدف لإزالة الأعباء الناتجة عن التشريعات التنظيمية وتحسين الطريقة التنظيمية. كما أصدرت أستراليا قانون لجنة إصلاح القانون الأسترالي لعام 1996م بهدف تقديم توصيات لإصلاح القانون في موضوعات محددة. وقد أنشأت لجنة مراجعة قوانين ولاية نيويورك بموجب الفصل (597) من قوانين عام 1934م بهدف إصلاح القوانين عبر التشريع. وعلى المستوى الإقليمي يمكن مشاهدة ذلك في مصر بقرار رئيس الجمهورية رقم (187) لسنة 2014م بتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي. مما ساهم في مواكبة التشريعات لمختلف المتغيرات، انظر: الشاوي، منذر، فلسفة القانون، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 279.

2 وقد قال ولي العهد -حفظه الله- حينما أعلن عن تطوير منظومة التشريعات: "إن المملكة تسير وفق خطوات جادة نحو تطوير البيئة التشريعية من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقق التنمية الشاملة وتعزز تنافسية المملكة عالمياً"، انظر: <https://uqn.gov.sa/?p=1870> تاريخ الدخول 2025/2/19م

3 المركز الوطني للتنافسية، إعداد التشريعات وصياغتها، الإصدار الأول، 2022، ص 5-15.

بجودة الأنظمة وتعزير العدالة والكفاءة فيها وتحقيقًا للصالح العام¹، ولا يمكن القيام بعملية الإصلاح التشريعي من دون دراسة أثر تلك التشريعات وتقييمها؛ حيث تعطي عملية قياس أثر التشريعات تصورًا لصاحب القرار في اتخاذ ما يراه مناسبًا من تعديل أو حذف وإلغاء لبعض المواد النظامية، أو إصدار لوائحًا مكملة لتلك التشريعات والأنظمة الصادرة².

ويعد تقييم الأثر التشريعي أو ما يعرف باللغة الإنجليزية "Regulatory Impact Assessment" من أحد أهم الأدوات التي تساعد على تعزيز جودة التشريعات، وهي عبارة عن أداة تنظيمية تهدف إلى قياس الفوائد والتكاليف والآثار المحتملة للوائح الجديدة أو المتغيرة، من خلال تزويدها لصانعي القرار بالبيانات التجريبية والأطر العملية التي من شأنها مساعدتهم على تقييم الخيارات المتاحة والعواقب المحتملة للتدخل التشريعي. أو بعبارة أخرى هي العملية المنهجية المبنية على إطار تحليلي ومفاهيمي، تستخدمها الحكومات في سبيل مساعدة صانع القرار على تحديد مدى مناسبة التدخل التنظيمي، بالإضافة إلى مساعدتها على تحديد آلية التدخل ووقته³.

ومع توجه المنظم السعودي نحو وضع أطر تشريعية واضحة المعالم، وتوجه مختلف الدول نحو تقنين الأنظمة وبيان الحقوق والواجبات، ومن ثم إنشاء الحوكمة الذاتية من الدول والحكومات لنفسها وإصلاح الأنظمة السابقة وتعديلها أو

1 الزير أنيس سعد مسعود، مفهوم الإصلاح التشريعي من منظور الشريعة الإسلامية والقانون، دراسة فقهية معاصرة، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمر المختار، مجلة كليات التربية، ع 18، 2020، ص 8.

2 الحربي راكان فهد، قياس أثر التشريعات في المملكة العربية السعودية، مجلة قضاء، ع 35، 2024، ص 244.

3 عليوي، نسيم عبد الله، المعايير الحاكمة لقياس أثر التشريع، مجلة دراسات دولية، ع 93، 2023، ص 635.

إنشاء نظم قانونية جديدة توائم التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ ظهرت الحاجة جلية لوضع ضوابط وأطر عامة لتقييم أثر التشريع بنوعيه السابق واللاحق¹.

وقد كانت البداية الفعلية في المملكة لتقييم أثر التشريعات، والعمل على تحسين جودة مخرجاتها، وقياس جودتها وحوكمتها؛ بصدر قرار مجلس الوزراء رقم (265) لعام 1435هـ، والمتعلقة بالضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها²، ولكن في عام 1438هـ تم إلغاء هذا القرار وتحديث تلك الضوابط بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (713)، حيث ألزم القرار الجهات الحكومية بتقييم الأثر القبلي للتشريعات بينما لم يتطرق لتقييم الأثر اللاحق لصدورها³، كما عدلت بعض الضوابط الواردة في القرار السابق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (476) في عام 1441هـ وقرار مجلس الوزراء رقم (200) في عام 1443هـ، ومن أهم تلك التعديلات: الاعتماد على المركز الوطني للتنافسية في إنشاء وحدة دعم الأنظمة واللوائح وبيان اختصاصاته، وكذلك تحديد مدة تقويم الآثار التنظيمية بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، مع إعطاء الفرصة بتمديدتها إلى انتهاء استطلاع آراء العموم والجهات الحكومية عند ظهور الحاجة لذلك⁴.

حيث تعد التجربة السعودية في المجال التشريعي تجربة فريدة ومتدرجة؛ فبعد أن كان الحذر التشريعي سمة المرحلة الأولى التي أعقبت توحيد المملكة في 1931م، حتى صدور النظام الأساسي للحكم في 1992م، ظهر التشريع في المرحلة الثانية أكثر قوة ومعبراً عن مرحلة ما بعد النظام الأساسي للحكم الذي صاحب صدوره أحداث كثيرة تتطلب التغيير بقوة القانون، والمتجلية في زيادة وتيرة إنتاج

1 الحربي راكان فهد، مرجع سابق، ص 239-240.

2 قرار مجلس الوزراء رقم (265) بتاريخ 6/21/1435هـ..

3 قرار مجلس الوزراء رقم (713) بتاريخ 11/30/1438هـ، وقد تضمن القرار تسعة بنود أساسية، وعدة بنود فرعية تحت كل بند من البنود التسعة.

4 قرار مجلس الوزراء رقم (476) بتاريخ 7/15/1441هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (200) بتاريخ 4/4/1443هـ.

الوئائق القانونفة فف الفرة الزمنية الممفة ما بفن 1993م-2015م، وفسقق عام 2016م، أن يؤرخ على رأس مرلفة الالفة، وهف مرلفة ازدهار التشرفع السعوف والممفة من 2016م، إلى وقئنا الحالف، هفئ فجاوز إصار الأنظمة خلال هذف المرلفة ما تم إصاره فف فارخ المملكة خلال خمس وثمانفن سنة منذ 1931م-2015م ، وهذف الزفافة الضخمة فف التشرفعات نالفة عن فحول ففد قائم على مبدأ النعمة الشاملة والمفجسة فف رؤفة المملكة 2030م¹، وعنف مقارنة الوضع التشرعف فف المملكة اللف فحرز ففدماً ملحوظاً فف فقرر الكئاب السنوف للئافسفة العالمفة، واللف فصدر عن مركز الئافسفة العالمف الئابع للمعهد الدولي للئعمة الإارفة (IMD)، ببعض ما فتم نشره عن حجم التشرفعات فف بعض الدول؛ فأنه فبمكائنا عئبار هذف الزفافة اسئجابة ضرورفة ومئاسبفة مع الفحول الاقئصاءف والاءئماعف اللف فشهف المملكة فف ظل رؤفئها الطموفة.

وعلى الرغم من الآئار السللفة لجانفة كورونا فف عام 2020م، وإبائطها لآفاق النمو والئطوفر بكل دول العالم؛ إلا أن عام 2020م قد فاز على أعلى نسبة فف إصار الوئائق القانونفة، هفئ أظهر خلاله المنظم السعوف فرة تشرعفة مرئعة فف ظل مففط ففر مسئقر بسبب الجائفة، وبالئالف كان ذلك العام شاهذاً على لطفة اسئئائافة فف فارخ التشرفع السعوف²، فبالإضافة إلى ما سبق وفه المنظم السعوف فف ذاف العام 2020م بإطلاق فمة "الئقاضف عن فعد" وإقرار دللفا الإاراف، هفئ فضمن القرار إاراء كافة إاراءات الئقاضف ممكنة الئطفق عن فعد خلال منصة "ئافز"، كئبال المذكرات وفقءف المسئئاءات والمحررات، وعقد فلسة الفراف الإلكئرونف والمرافعة عن فعد عبر الائصال المرئف، والئطق بالحكم واسئلام نسخة الحكم والاعئراض علفه أمام المكمة الأعلى فرة³.

1 الذفانف صالح مسلف، حالة التشرفعات فف المملكة العربفة السعوففة، الفمفة العلمفة القضائف السعوففة، الرفاف، 2025، ص 24.

2 الذفانف، صالح مسلف، المرجع السابق، ص 107-108.

3 قرار وزفر العذل رقم (8056) وئارفخ 1441/10/5هـ.

- ولم تتوقف جهود وزارة العدل في سبيل سرعة الإنجاز وجودة المخرجات والتحول الرقمي عند هذا الحد، حيث أطلقت الوزارة عدة منصات رقمية للعمل عن بعد ومساندة القاضي وأطراف الدعوى قبل وأثناء نظر القضية، ومنها:
- منصة تراضي، وتهدف إلى زيادة نسبة تسوية القضايا بالصلح والحد من تدفقها للمحاكم.
 - منصة خبرة، وتهدف إلى تسهيل الحصول على تقارير الخبراء والتقليل من أمد التقاضي.
 - منصة إثبات، وتهدف إلى تسهيل إجراءات توثيق العقود والشهادات والمستندات القانونية بشكل إلكتروني.
 - منصة التوثيق، وتهدف إلى تقديم خدمات التوثيق للأفراد والشركات¹.
- وعلى صعيد تشريعات التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي؛ فقد أطلقت وزارة العدل مبادرة "تطوير تشريعات التقنيات الحديثة في المنظومة العدلية"، حيث تهدف المبادرة إلى بناء تشريعات التقنيات اللازمة لحصر كافة النماذج الرقمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وطبيعة النزاعات المتوقعة، والتي تساهم في معالجة مشكلة الفراغ التشريعي والتنظيمي في التعامل مع المستجدات الرقمية والتقنية، حيث ستساهم المبادرة في حصر النماذج المتوقعة وتحليلها، وبناء المبادئ والركائز والقواعد الرئيسية وإصدار التشريعات اللازمة، والتي ستعكس إيجاباً على استقرار الأحكام القضائية ورفع الشفافية وتحقيق الضمانات القضائية²، كما وجه وزير العدل بإنشاء "وحدة للذكاء الاصطناعي" تساهم في إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة العدلية، وتطوير التعاملات الإلكترونية فيها بالإضافة إلى رفع الكفاءة التشغيلية للمنظومة، حيث تهدف الوحدة إلى ما يلي:

1 الأحمدى عادل علي، التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، المجلة العربية للتعليم العلمي، ع 63، 2024، ص 306.

2 المبادرات الصادرة عن وزارة العدل، على الرابط الآتي: <https://2u.pw/VvinCLuN> تاريخ الدخول 2025/3/2م.

- الاستفاة من التجارب والخبرات العالمية والمحلية في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي.
 - دعم الفرق العاملة ورفع كفاءتها.
 - الإشراف على الأعمال المتعلقة بتطوير خدمات الوزارة التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي.
 - تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين وتحسين تجربتهم.
 - بناء إطار حوكمة للأعمال التطويرية والتشغيلية¹.
- وختامًا لابد من الاعتراف بالتطور التكنولوجي الضخم لمختلف التقنيات ودخول الذكاء الاصطناعي لجميع المجالات ومواجهتها في مرحلة من المراحل؛ وهو ما يستوجب الاستعداد التشريعي له من أجل المحافظة على الاستقرار النظامي للحقوق والمراكز النظامية المختلفة.
- فقد عملت الحكومة السعودية منذ انطلاق رؤية المملكة 2030 على تسخير كافة التقنيات الحديثة في سبيل خدمة جميع سكان المملكة من مواطنين ومقيمين، وتحسين أسلوب حياتهم في شتى المجالات بكفاءة عالية، وذلك من خلال تطوير حكومة إلكترونية تلبي تطلعاتهم وتمكنهم من الوصول إلى الخدمات الحكومية في أقل فترة زمنية ممكنة وتنتشر الوعي والمعرفة الرقمية بينهم. وفي سبيل تحقيق ذلك تم الإعلان عن إنشاء هيئة الحكومة الرقمية في 2021م²، حيث تعد الهيئة هي صاحبة الاختصاص في كل ما يتعلق بالحكومة الرقمية؛ إذ أنها تهدف إلى تنظيم كافة أعمال الجهات الحكومية الرقمية، وتحقيق التكامل الرقمي بين كافة الجهات، والوصول لحكومة رقمية استباقية ومبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاية عالية³، وأطلقت الهيئة منذ إنشائها "سياسة الحكومة الرقمية"؛ وذلك بهدف تسريع

1 وزارة العدل، التطوير والتحديث (2015-2021)، 2021م، ص 139.

2 أنشئت الهيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (418). وتاريخ 1442/7/25هـ، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًا برئيس مجلس الوزراء.

3 وفقًا لما نصت عليه المادة الثالثة، من تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (418). في 1442/7/25هـ.

وتيرة التحول الرقمي في القطاع الحكومي. بالإضافة لإطلاقها "المنصة اللوجستية الموحدة"، وذلك بالتعاون مع ثلاثة عشر جهة حكومية وشركة، ترتبط بها خمسة وعشرين منصة حكومية، وتقدم (600) خدمة، ومن أبرز تلك المنصات: أبشر، اعتماد، إيجار، بلدي، توكلنا، سكني، صحي، قوى، مدرستي، ناجز وغيرها من منصات حكومية رقمية تهدف إلى رفع جودة وكفاءة منظومة العمل في البيئة الداخلية للأجهزة الحكومية¹، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهيئة قد شاركت مع مختلف الجهات في إعداد "إستراتيجية الوطنية للحكومة الذكية"، وتقوم الهيئة بالإشراف على تنفيذ الإستراتيجية ومتابعة مدى التزام مختلف الأجهزة الحكومية بها².

كما تسعى الهيئة من خلال الإستراتيجية إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر اتخاذها للإجراءات والأساليب المبتكرة والمتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، حيث حددت للاستراتيجية أربعة أهداف رئيسية وتتفرع منها أهدافاً فرعية، وتتمثل الأهداف الرئيسية بما يلي:

- تحسين تجربة المستفيدين وأصحاب المصلحة من خلال تقديم خدمات ذكية موحدة لهم، عبر قنواتهم المفضلة بكل زمان ومكان.
- تزويد كافة موظفي القطاع العام بقدرات ذكية ورائدة، وصناعة قوة عاملة شاملة قادرة رقمياً.
- تزويد جميع القادة برؤى تمكنهم من حل التحديات المحتملة مستقبلاً، وقيادة عملية التحول الرقمي وتعزيز التعاون ما بين القطاعين العام والخاص.

1 التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الحكومة الرقمية، (2022). ص 20-21.

2 نصت المادة الرابعة من تنظيم هيئة الحكومة الرقمية على: "دون إخلال باختصاصات الجهات ذات العلاقة، تتولى الهيئة الاختصاصات والمهام الآتية: ج- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية - بالتنسيق مع الجهات المعنية- تمهيداً للرفع بها وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادها ووضع خططها التنفيذية ومتابعة الالتزام بها".

- إنشاء إطار استثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من القدرات والموارد المشتركة لتخفيض التكاليف والنفقات العامة¹.

وقد نجحت المملكة بالفعل في تحقيق المركز الأول لثلاثة نسخ متتالية في مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية، حيث إنها تصدرت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نسخة 2022م و2023م و2024م، بعدما كانت في المركز الرابع في نسخة 2020م وفي المركز الثاني في نسخة 2021م، إذ أن المؤشر يصدر بصورة سنوية عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، كما حققت المملكة تقدماً لخمس وعشرين مرتبة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية لعام 2024م؛ لتصبح بذلك ضمن الدول الرائدة عالمياً، كما أنها احتلت في مؤشر الخدمات الرقمية المركز الرابع عالمياً، والأول إقليمياً، والثاني على مستوى مجموعة العشرين، إضافة إلى تحقيقها للمركز السابع عالمياً في مؤشر المشاركة الإلكترونية، والمركز الثالث لمدينة الرياض من بين (193) مدينة من حول العالم حيث ساهمت هذه الإنجازات في تعزيز جودة الحياة للمواطنين والمقيمين على أرضها، وحسنت من بيئة الأعمال لشركات والمستثمرين، ورفعت من تنافسية المملكة عالمياً، بالإضافة إلى أنها عززت كفاءة الأداء الحكومي وقللت من الاعتماد على المعاملات الورقية².

ولم تتوقف الجهود السعودية عند هذا الحد؛ فإلى جانب التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية، أولت الدولة اهتماماً كبيراً بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من إمكانياتها. ومن أبرز الخطوات في هذا الاتجاه صدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، التي تتولى بناء بنية تحتية وطنية متكاملة للبيانات والذكاء الاصطناعي، وتمكين مختلف القطاعات من تبني هذه التقنيات بفعالية ومسؤولية. بالإضافة إلى عملها على برامج

1 طيبة حسن عبد القادر، الجهني، وطلال، أثر توظيف استراتيجيات الحكومة الذكية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، مج 38، ع 2، 2024، ص 89.

2 التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الحكومية الرقمية، 2024، ص 15-20.

تدريبية تساهم في تقديم حلول رقمية مبتكرة من شأنها رفع مستوى التحول الرقمي الوطني؛ وذلك عن طريق إنشاء أكاديمية سدايا، ومعهد تقنية المعلومات، وبرنامج الابتعاث في الذكاء الاصطناعي والتي تهدف من خلالها إلى دعم القدرات الوطنية وتطوير المهارات المعرفية والتقنية¹.

وتقود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي التوجه الوطني للمملكة في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030م، والارتقاء بالمملكة إلى مصاف الدول الرائدة والاقتصادات القائمة على البيانات²، وفي سبيل ذلك أطلقت سدايا الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدي"، والتي عرّفتها بأنها: "خطة طويلة الأجل توضح رؤية المنشأة في تسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها للوصول إلى أهدافها الشاملة وخلق ميزة تنافسية. حيث تضم الخطة مجموعة من المبادئ التوجيهية والممارسات القابلة للقياس التي تسهم في فهم مبادرات الذكاء الاصطناعي، وتحديد القيمة المضافة، والأولويات والإمكانات والاحتياجات والإجراءات والأطر الزمنية والحوكمة اللازمة لعملية التنفيذ، وإنجاح عملية تبني المنشأة لتقنيات الذكاء الاصطناعي"³. وتتمثل أبرز أهداف الاستراتيجية في ترسيخ موقع المملكة كمركز عالمي في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء بيئة تشريعية محفزة للشركات والمواهب، وبناء مورد مستدام للكفاءات الوطنية بالإضافة لاستقطاب التمويل الفعال والمستقر لفرص الاستثمار⁴.

1 أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي رقم (أ/471) وتاريخ 1440/12/29هـ، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويرتبط بها تنظيمياً مكتب إدارة البيانات الوطنية، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي، ومركز المعلومات الوطني.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، استراتيجية الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، 2024، ص 28.

3 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، المرجع السابق، ص 8.

4 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، دليل الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، 2024، ص 38.

المطلب الثاني: تهيئة السلطين القضائية والتنفيذية.

نظرًا لأهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي وقدرتها على تسريع الابتكار في أداء مختلف الأعمال، قام المنظم السعودي كجزء من جهوده نحو التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية بمضاعفة اهتمامه بتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث عمل على تطوير مجالات الذكاء الاصطناعي في المملكة وعزز التعاون الدولي فيها، وذلك من خلال تنظيمه لعدة فعاليات وقمم دولية متعلقة بالذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى قيامه بتوقيع اتفاقيات استراتيجية مع شركات عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا، مع حرصه والتفاتة إلى تدريب الكوادر الوطنية في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعزيز من قدراتها؛ وذلك في سبيل إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة قطاعات الدولة والذي من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والوصول إلى مجتمع رقمي متقدم¹.

حيث بدأ استخدام الأنظمة التقنية داخل أروقة المحاكم منذ القرن الماضي، واستمر التوسع في طرق استخدامها إلى عقدنا الحالي. إذ أصبحت تستخدم في تسجيل الفيديو والصوت، وإصدار تقارير المحكمة الإلكترونية، والملفات الإلكترونية، وعقد اللقاءات بالاتصال المرئي بالإضافة إلى نشر العديد من الأحكام القضائية على المواقع الإلكترونية².

ومع التطورات السريعة التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة بدأ التوجه العالمي إلى التحول الرقمي في كافة المعاملات، وكانت المملكة العربية السعودية سباقة في هذا المجال عمومًا وعلى مستوى المنظومة القضائية خصوصًا، حيث تشهد المملكة قفزات تنموية متسارعة على كافة الأصعدة تحقيقًا لمستهدفات رؤية

1 ومن أبرز إنجازات المملكة في هذا المجال حصولها على المركز الأول من بين أكثر من (60) دولة في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن "تورنيس إنتلجينس"، والمركز الثاني عالميًا في الوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي وفقًا لمؤشر جامعة ستانفورد لعام 2023م. انظر: مكتب تحقيق الرؤية، كتيب إنجازات رؤية السعودية (2030)، 2023م، ص 40.

2 مركز الدراسات والبحوث القانونية، استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، 2023، ص 11.

المملكة (2030م)، ومن ذلك ما تشهده المنظومة العدلية والقضائية من تحسينات وإصلاحات شاملة، ومنها إصدار أنظمة جديدة متخصصة وإجراء تعديلات على أنظمة أخرى، بالإضافة إلى تقديم الخدمات العدلية إلكترونياً وتفعيل التقاضي الإلكتروني، حيث انتقلت جلسات التقاضي من جلسات حضورية إلى جلسات إلكترونية، وانتقلت المستندات والوثائق من الشكل الورقي إلى الإلكتروني، وأصبحت المرافعة تتم عبر الاتصال المرئي أو كتابياً عن طريق رفع المذكرات والمستندات إلكترونياً مما انعكس إيجاباً على سرعة الفصل في المنازعات المنظورة أمام المحاكم¹.

ولم تزل الحكومة السعودية تبذل قصارى جهدها في سبيل تعزيز فرص تبني مختلف القطاعات لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويعود ذلك لإمكانيات هذه التقنيات في دفع عجلة الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي، ومن الأمثلة التطبيقية على تبني الجهات الحكومية لتقنيات الذكاء الاصطناعي ما يلي:

- استخدام وزارة العدل لتقنية التعرف الآلي على الحروف (OCR)، بهدف تبسيط عمليات معالجة مستندات العقارات وتسريعها بدقة تصل إلى (98%).
- استخدام هيئة الاتصالات لتقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف الكشف عن أجهزة تقوية إشارة الهواتف المتنقلة غير النظامية، والذي أدى بدوره إلى تحسين الاتصال بنسبة (94%).
- منصة استشراف التابعة للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، (سدايا)، حيث قدمت المنصة خدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ القرارات إلى مئة جهة حكومية.
- منصة سواهر الوطنية التابعة لوزارة الداخلية، والتي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تحليل الصور المتدفقة (Stream) من ألف كاميرا، بهدف تقديم رؤى وتنبهات عن المواقع الحرجة في الوقت الفعلي².

1 مكتب تحقيق الرؤية، كتيب إنجازات رؤية السعودية (2023)، مرجع سابق، ص 57.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، 2024، ص 50 - 51.

على الرغم من كل ما بذلته الحكومة السعودية من جهود في سبيل تطوير البنية التحتية في المملكة وتبني مختلف القطاعات لتقنيات الذكاء الاصطناعي؛ إلا أنه ما زالت الجهات الحكومية التي تعتقد بأنها تمتلك البنية التحتية المطلوبة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتجاوز (28%) بحسب دراسة استقصائية أجرتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي في 2024م¹، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص، حيث لم تتجاوز الشركات السعودية التي تمتلك بنية تحتية قابلة للتوسع والتطور بدرجة عالية (22%) بحسب مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي لشركة سيسكو (Cisco AI Readiness) في عام 2024م²، وعليه نلاحظ ضرورة أن يبذل المنظم السعودي جهودًا مكثفة ويولي اهتمامًا متزايدًا بتعزيز وتطوير البنية التحتية الضرورية لدعم تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر مختلف القطاعات.

وقد دشنت وزارة العدل في سبيل تحويل إجراءات تقييد الدعوى إلكترونياً؛ مركز تقييد الدعاوى الذي يساهم في تقليل المدة الزمنية لنظر القضايا، وتقليل عدد الجلسات القضائية، وتسهيل إجراءات رفع الدعوى، وترسيخ تطبيق القضاء المؤسسي داخل المحاكم، حيث يهدف المركز إلى:

- تعزيز جودة صحائف الدعوى قبل إحالتها للنظر القضائي.
- رفع جاهزية ملف القضية ومستنداتها قبل قيدها لدى المحكمة المختصة.
- رفع الكفاءة التشغيلية لأعمال المحاكم.
- رفع فاعلية الجلسة القضائية الأولى.

حيث يعمل المركز على توفير صحائف دعوى نموذجية ومؤسسية، ويراجعها بعد ذلك ويتأكد من اكتمال كافة متطلباتها الأساسية قبل إحالتها للدائرة القضائية المختصة، إذ يعمل وفق مسار يضمن ارتقاء العمل داخل المنظومة العدلية ويوفر الوقت والجهد على المستفيدين تحقيقاً للعدالة الناجزة³.

1 SDAIA، (2024) Readiness & Adoption Survey, n - 80 , p9

2 Cisco، (2024) AI Readiness Index - Saudi Arabia، p5.

3 (91) معلومة عدلية تهكم، الصادر عن وزارة العدل (2021). ص 24.

- كما أطلقت الوزارة في هذا الجانب أيضاً مركزاً لتهيئة الدعاوى؛ كمنظومة تشغيلية مستقلة تعنى بتقديم عدد من الخدمات القضائية المساندة عن بعد لمحاكم الدرجة الأولى والاستئناف؛ كالدراسة الأولية للدعوى، وإعداد مسودات الأحكام، والإشراف على عمليات التبليغ والخبرة والإنايات القضائية، حيث يهدف المركز إلى:
- تفعيل منظومة القضاء المؤسسي.
 - رفع الكفاءة التشغيلية للمحاكم.
 - التحسين المستمر لأداء عمليات الإسناد القضائي.
 - رفع جودة الخدمات القضائية¹.

وأما بالنسبة لتبليغ الخصوم فهناك قسم يسمى "محضري الخصوم" لازال يعمل في التنظيم الإداري الجديد حتى بعد انتقال التبليغ إلكترونياً؛ وذلك لأهميته حين يتعذر التبليغ أو ما شابهه في حالات خاصة نص عليها النظام، حيث أقر المنظم السعودي استعمال الوسائل الإلكترونية لرفع الدعوى والإعلان بها بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (219-6-39) وتاريخ 1439/4/21 هـ المبني على الأمر الملكي رقم (14388) وتاريخ 1439/3/25 هـ والذي تضمن الموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية التالية في التبليغات القضائية:

- إرسال الرسالة النصية إلى الهاتف المحمول الموثق لدى الجهة المختصة.
- الإرسال على البريد الإلكتروني للشخص الطبيعي والمعنوي، إذا كان مجال البريد الإلكتروني عائداً للمبلغ أو كان مدوناً في عقد بين طرفي الدعوى أو في الموقع الإلكتروني الخاص به، أو موثقاً لدى جهة حكومية.
- التبليغ عن طريق إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية².

1 (91) معلومة عدلية تهمك، الصادر عن وزارة العدل (2021). مرجع سابق، ص 25.

2 القثامي إيمان محمد عبد الله، التقاضي عن بعد: دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، جامعة نجران، 2020، ص 70.

ولم تقتصر جهود المنظم السعودي في أتمتة إجراءات التقاضي على مرحلة تقييد الدعوى أو مرحلة تبليغ الخصوم، وإنما امتدت لتشمل كافة مراحل وإجراءات التقاضي وصولاً إلى إصدار الحكم وتنفيذه، والتي يمكننا اعتبارها خطوات أولية نحو تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية. حيث تعتمد أتمتة العمليات على تنفيذ التعليمات المحددة مسبقاً وفقاً لقواعد البيانات المسجلة دون أن يكون لها القدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل، بينما تتعلم تقنيات الذكاء الاصطناعي من تلك البيانات وتعالج التعليمات الجديدة ذاتياً وتتخذ القرارات استناداً إلى الأنماط والسياق. وعليه يمكن تعزيز أتمتة العمليات الآلية بمكونات الذكاء الاصطناعي من أجل التعامل مع البيانات غير المهيكلة والتغيرات المستحدثة، حيث إن الذكاء الاصطناعي يتحسن أداءه مع مرور الوقت وازدياد البيانات بصورة تلقائية بينما تحتاج الأتمتة الآلية إلى تحديثها بصورة يدوية¹.

ولذلك تسعى الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية، وتوجيه كافة الجهود بطريقة متكاملة ومدرسة نحو تبني هذه التقنيات بطريقة أخلاقية ومسؤولة. ولن تتمكن من تحقيق هذه الغاية دون وجود بنية تحتية رقمية ونضج تقني داخل أجهزة الدولة²، وبناءً على ذلك أوضحت الهيئة عدة عناصر أساسية لا بد على مختلف المنشآت وضعها بعين الاعتبار عند استخدامها لإحدى تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهي كما يلي:

- مدى جاهزية البيانات المطلوبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك من ناحية الحجم والحدثة والجودة.
- مدى أهمية الحفاظ على خصوصية تلك البيانات بالنسبة للمنشأة.
- تحديد القيمة الاستراتيجية التي ستقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي للمنشأة، سواء كانت خلق ميزة تنافسية أو تحسين العمليات التشغيلية.

1 العطرة حمادي، والزهرة نون زارة، تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021، ص 44-45.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي، 2024، ص 3.

- تحديد مستوى القدرات التقنية الداخلية التي تمتلكها المنشأة من البنى التحتية والمهارات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، كعلماء البيانات ومهندسي الذكاء الاصطناعي.
- مدى توفر الحلول التجارية الجاهزة ذات الجودة العالية وملاءمتها لتحقيق الغاية من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تحديد قدرة المنشأة المالية وميزانيتها المخصصة للإنفاق على دعم الابتكارات وتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- تحديد المدة الزمنية التي تحتاجها المنشأة لتنفيذ أنظمة الذكاء الاصطناعي وإطلاقها¹.

ونظرًا إلى أن وزارة العدل لم تخط بعد خطوات فعلية نحو إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي؛ فإننا نلاحظ إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات في مركز تقييد الدعاوى ومركز تهيئة الدعاوى بالمستقبل القريب، حيث بالإمكان الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في سبيل مراجعة صحيفة الدعوى ومرفقاتها وإشعار المستفيدين عند وجود نقص أو خلل في البيانات، كما يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي دراسة ملف القضية وإعداد مسودة للحكم يستأنس بها القاضي.

وخاصة مع ما تمتاز به هذه التقنيات من قدرة على البحث عن البيانات وتحديد الخوارزمية الأنسب لاستخراج الأجزاء الأساسية والمهمة من كمية ضخمة من البيانات والمعلومات، بالإضافة إلى قدرتها على اقتراح أشخاص آخرين يجب إدخالهم في القضية، واقتراحها لبعض العبارات والكلمات المفتاحية التي تساعد في عملية البحث بالمعلومات المخزنة إلكترونياً والمرتبطة بالقضية، حيث تساعد هذه التقنيات على توفير الوقت والجهد وتقلل من كمية البيانات الكبيرة المرسلة للمراجعة؛ وبالتالي فإنها تساهم في تسريع إجراءات النظر الأولى للقضية².

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، 2024م، ص 8.

2 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، ص 35.

وختامًا إن اختيار عدم الاستفاده من تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية لوجود بعض الصعوبات والعقبات قد لا يكون هو الخيار الأمثل، حيث أنه من المناسب الاستفادة من هذه التقنيات في تنفيذ الإجراءات التي تستغرق حاليًا وقتًا طويلاً وتستنزف طاقة القضاة والمحامين والأطراف المعنية في القضايا؛ ولذلك نلاحظ أن أفضل طريقة للتعامل مع الأمر هو دراسة المنظم السعودي لجميع مزايا وتحديات وعيوب تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء استراتيجية واضحة ومتكاملة من شأنها وضع حدودًا واضحة وتوقعات محددة بخصوص استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية.

إن التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي أدى لتغيير مشهد الأعمال في مختلف القطاعات على المستوى الدولي، حيث كان لهذه التقنيات دورًا حيويًا في تعزيز الأداء الاقتصادي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، كما أنها ساهمت في تقديم حلول مبتكرة لحل المشكلات الحالية وتحسين كفاءة الأعمال وإنتاجيتها، الأمر الذي قاد العديد من الدول إلى التنافس في الوصول إلى النضج التقني اللازم لهذه التقنيات، وسعيها لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة محكومة ومسؤولة؛ وذلك في سبيل تحقيق تلك الدول للريادة في مجال الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والدولي¹. ولم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن كل ذلك، حيث يبذل المنظم السعودي جهودًا بارزة في سبيل تحقيق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والتي تهدف إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بكافة قطاعات الدولة، وتوجيه كافة الجهود بصورة متكاملة ومدرسة مع المساهمة في الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لهذه التقنيات².

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 3.

2 الحباشنه أمل خلف، إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج 3، ع 8، 2022، ص 177. ويلاحظ ذلك من خلال تحقيق المملكة للمركز الأول عالميًا في سرعات الجيل الخامس، والمركز الثاني في الأمن السيبراني، والمركز الثالث في توظيف التقنيات الحديثة لاحتواء جائحة كورونا، والمركز السابع في تمويل التطوير التقني، بينما في عام 2018م كانت خارج قائمة أول (100 دولة) في المؤشر الأخير.

كما عملت الحكومة السعودية في ظل سعيها نحو تحقيق الريادة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي كجزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠م على تأهيل كافة الموارد الوطنية وإتاحة جميع الإمكانيات؛ وذلك من خلال توجيه جهود قطاعات الدولة إلى عدة ركائز أساسية¹، ويمكننا إيجاز أهمها وفقاً لما يلي:

أولاً: حوكمة البيانات الوطنية

انطلاقاً من إدراك المنظم السعودي لأهمية البيانات بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر الذكاء الاصطناعي؛ فقد عمل على حوكمة هذه البيانات عن طريق إصداره لعدد من السياسات والتشريعات وفقاً للآتي:

- (1) نظام حماية البيانات الشخصية، والذي يهدف إلى حماية خصوصية البيانات الشخصية وحقوق الأشخاص عند التعامل مع البيانات².
- (2) ضوابط الأمن السيبراني للبيانات، والتي أصدرتها الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لأغراض تعزيز تدابير حماية البيانات وتمكين الجهات من حماية بياناتها خلال جميع مراحل دورة حياة البيانات³.
- (3) ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية، والتي أصدرها مكتب إدارة البيانات الوطنية بصفته الجهة التنظيمية والمرجعية الوطنية لإدارة البيانات وحوكمتها، وذلك بهدف تعزيز تنظيم البيانات من خلال الاستعانة بأفضل الممارسات الدولية الفعالة للتعامل مع البيانات بمختلف الجهات الحكومية⁴.

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، 2024، ص 4.

2 الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/148) وتاريخ 1444/9/5هـ.

3 الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ضوابط الأمن السيبراني للبيانات، 2021، ص 05.

4 مكتب إدارة البيانات الوطنية، ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية، الإصدار الأول، 2021، ص 07.

(4) إنشاء منصة حوكمة البيانات الوطنية، والتي تهدف إلى إدارة البيانات وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية والمعلومات الوطنية¹.

وغير ذلك من جهود تهدف إلى تعزيز جودة البيانات في الجهات المختلفة، وتطوير قدرات إدارة البيانات لدى تلك الجهات بالإضافة لمراقبة مدى امتثالهم للتشريعات والسياسات، حيث ساهمت كل تلك الجهود مجتمعة في تمهيد الطريق لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة ومبتكرة؛ فقد عمل المنظم السعودي في سبيل ذلك على ما يلي:

(1) إصدار مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وذلك عن طريق تحليل أفضل الممارسات والمعايير العالمية، للتركيز على حوكمة البيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي، بهدف تخفيف المخاطر المحتملة من الذكاء الاصطناعي وضمان الاستخدام المسؤول له².

(2) إطلاق أداة تقييم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بهدف مساعدة مختلف الجهات على تقييم مدى امتثالها للمعايير الأخلاقية حين تطويرها لأنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها لتطبيقاته³.

(3) إصدار إرشادات الذكاء الاصطناعي التوليدي بنسختين إحداها للجهات الحكومية والأخرى للعامة من أفراد المجتمع، حيث وضعت هذه الإرشادات إطاراً للاستخدام المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، ووضحت مبادئ

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، منصة حوكمة البيانات الوطنية، على الرابط الآتي: <https://2u.pw/PDTen> ، تاريخ الدخول 2025/3/5م.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الإصدار الأول، 2023، ص 05.

3 مكتب إدارة البيانات الوطنية، أداة تقييم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، على الرابط الآتي: <https://2u.pw/1ywZR> ، تاريخ الدخول 2025/3/6م.

الاستخدام الأخلاقي، وسلطت الضوء على التحديات وقدمت عددًا من التوصيات لأفضل الممارسات¹.

ثانيًا: الموارد المالية والاستثمار.

تتسارع مختلف الدول نحو التفوق في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ذلك لجوئها للاستثمارات المخصصة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات: كالبحث والابتكار وتنمية المواهب والبنية التحتية، ويقود صندوق الاستثمارات العامة في المملكة بناء منظومة مستدامة للذكاء الاصطناعي حيث تستثمر محفظة صندوق الاستثمارات العامة بعدد من الشركات التي تدمج أنظمة الذكاء الاصطناعي داخل عملياتها؛ كبنك الرياض، و لين (Lean)، وأكوا باور (AWA Power)، وأيضًا حرصت محفظة الصندوق على الاستثمار بشركات أخرى تركز أكثر على تقنيات الذكاء الاصطناعي كالشركة السعودية للذكاء الاصطناعي "سكاي" (SCAI)².

ولم تقف جهود صندوق الاستثمارات العامة عند هذا الحد حيث قام بتأسيس شركة "آلات" (Alat) بهدف إنشاء شركة رائدة وطنياً في مجال صناعة التقنيات المتقدمة والإلكترونيات، مما يسهم في ارتقاء المملكة بوصفها مركزاً عالمياً في الصناعات التقنية المستدامة، وإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية، حرص المنظم السعودي على تنويع استثماراته في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ذلك استثماره عبر مشروع نيوم بمقدار مئة مليون دولار أمريكي أي حوالي ثلاث مئة وخمسة سبعون مليون ريال سعودي في شركة "بوني أي آي" (pony.ai) لتطوير المركبات ذاتية القيادة³.

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي، النسخة الأولى، 2024، ص 03.

2 صندوق الاستثمارات العامة، الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي (سكاي)، على الرابط الآتي: <https://2u.pw/DBjxv> ، تاريخ الدخول 2025/3/10م.

3 NEOM official website, NEOM Investment Fund Invests in Pony.ai, On the following link:

<https://2u.pw/EgeJI> تاريخ الدخول 2025/03/12.

كما أنه أعلن في مؤتمر ليب (Leap) لعام 2024م عن خطته للاستثمار بمبلغ (6.4+) مليار دولار أمريكي أي حوالي أربعة وعشرون مليار ريال سعودي، بهدف تعزيز تقنيات الجيل القادم وريادة الأعمال¹، وفي سبيل تشجيع زيادة الشركات الناشئة المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي قام المنظم بإنشاء عددًا من حاضنات ومسرعات الأعمال، ومن ذلك: حاضنة الكراج (The Garage) التابعة لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومسرعة تقدم (Taquadam) التابعة لكواست، وبقاقة رواد (ROWAD Package) التابعة لسدايا، ومسرعة غاية (GAIA) التابعة لكل من سدايا والبرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات، وتعد مسرعة غاية أول مسرعة في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي للمراحل المبكرة عالميًا².

ثالثًا: الموارا البشرية والمواهب الوطنية

لم تغفل المملكة عن أهمية تطوير الموارا البشرية ورعاية المواهب الشابة وأهمية تعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي لديهم، حيث أطلقت المملكة ممثله بالهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي أول نسخة من الأولمبياد الدولية للذكاء الاصطناعي (AIO)، والذي انعقد في 2024م، تحت رعاية اليونسكو (UNESCO) والمركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بهدف اكتشاف المواهب الشابة العالمية من الطلاب في المرحلة الثانوية في مجال الذكاء الاصطناعي ورعايتها³.

كما أطلقت وزارة التعليم بالتعاون مع سدايا ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" الأولمبياد الوطني للبرمجة والذكاء الاصطناعي، لطلاب مرحلتين المتوسطة والثانوية. كذلك احتوت الجامعات السعودية على برامج دبلوم

1 Behind the scenes of Saudi Arabia's efforts enable trailblazing transport modes and services in the kingdom, LEAP Forward, Issue 1, 2024.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، 2024، ص 20.

3 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، القمة العالمية للذكاء الاصطناعي (الثالثة)، 2024، ص 276.

وبكالوريوس ودراسات عليا متخصصة في علوم الحاسب وتقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي. حيث تطمح المملكة إلى تعليم وتدريب (20) ألف خبير في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030 م منهم خمسة آلاف محترف في المجال ومؤهل بدرجة عالية، وعلاوة على هذه البرامج الأكاديمية أطلقت المملكة عدة أكاديميات تدريبية متخصصة، ومنها على سبيل المثال: أكاديمية سدايا، وأكاديمية كاوست، وأكاديمية مسك، وأكاديمية طويق التابعة للاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، فضلاً عن مبادرة مهارات المستقبل التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. حيث تهدف هذه الأكاديميات إلى تعزيز التعلم المستمر وتطوير المهارات في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي¹.

المبحث الثاني: ضمانات استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي.

لا يخفى على أحد إيجابيات الذكاء الاصطناعي وما قد يتيح من فرص للنهوض بحقوق الإنسان في مختلف مجالات الحياة، ولكن على الرغم من هذه الإيجابيات التي يقدمها للبشرية إلا أن العديد من الإشكاليات والتحديات يجب أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع هذه التقنيات، وخاصة تلك الإشكاليات التي من شأنها انتهاك حقوق الإنسان كالحق في الخصوصية وفي المساواة وعدم التمييز، حيث حذر المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ببيان له في فبراير 2023م من أن التقدم الذي تم تحقيقه مؤخراً في تقنيات الذكاء الاصطناعي يمثل خطراً حقيقياً على حقوق الإنسان، وطالب الحكومات والشركات بوضع محاذير فعالة لهذه التقنيات تضمن حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات²، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ مستعرضين أهم المبادئ والقواعد الأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المطلب الأول، ومخصصين المطلب الثاني لتفعيل الذكاء الاصطناعي في ضوء ضمانات القضية العادلة.

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 40-41.

2 محمد سمر عادل شحاته، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 66، عدد خاص، 2024، ص 405.

المطلب الأول: المبادئ والقواعد الأخلاقية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي.

تسعى الحكومات والمؤسسات في مختلف أنحاء العالم إلى وضع أطر تنظيمية وقواعد قانونية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة وأخلاقية، وفي سبيل ذلك قامت بنشر العديد من الإرشادات والمبادئ الأخلاقية التي تجاوزت (173) وثيقة إرشادية، وعلى الرغم من أن غالب هذه الإرشادات وما تتضمنه من مبادئ غير ملزمة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، إلا أنها تسهم بشكل كبير في وضع الأسس الرئيسية لتطبيق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتقدم توصيات مفيدة لصناع السياسات والتنفيذيين، وتعالج كثيرًا من القضايا والتحديات الأخلاقية، وتغطي جوانب عدة من مراحل دورة حياة بناء أنظمة وأدوات الذكاء الاصطناعي¹، ومن أبرز تلك المبادئ والقواعد المعترف بها عالميًا لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي هي تلك المبادئ المعتمدة من قبل المؤسسات الدولية؛ كمجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة (CEPEJ)، حيث تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 2019م خمسة مبادئ رئيسية واعتمدتها بعد ذلك (193) دولة حول العالم من ضمنها المملكة العربية السعودية وتم التأكيد عليها في اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" في عام 2021م، وأما المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة فقد أقرت في 2018م، خلال جلستها العامة الحادية والثلاثين في ستراسبورغ "الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها" والذي يتضمن خمسة مبادئ أساسية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل النظام القضائي والبيئة المحيطة به، حيث أقر الخبراء التابعين للمجلس الأوروبي بأهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي بالمجتمعات المعاصرة وبأهميتها الكبيرة في خدمة جودة العدالة وكفاءة المرفق القضائي إذ ما استعملت استعمالاً صحيحاً ومسؤولاً²، وبناء على ذلك سنقوم باستعراض وتحليل تلك المبادئ في هذا المطلب:

1 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، دليل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، 2024، ص 12.

2 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، ص 14-15.

نص المبدأ الأول من مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بالنظم القضائية على "احترام حقوق الإنسان الأساسية" والذي بدوره يشير إلى ضرورة توافق تقنيات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية، وذلك من خلال الحرص على تصميم وتنفيذ أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي وفقاً لحقوق الإنسان الأساسية، وأن تخدم معالجة البيانات والقرارات القضائية أهدافاً واضحة مع امتثالها الكامل للحقوق الأساسية التي تضمنتها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان واتفاقية حماية البيانات الشخصية (اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية)¹، وعليه فلا بد من عدم تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية على الحق في الحصول على محاكمة عادلة والوصول إلى القاضي الطبيعي بالإضافة إلى استخدام هذه التقنيات بما لا يتعارض مع مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء في قراراتهم وأحكامهم².

كما جاء المبدأ الثاني من الميثاق مؤكداً على حق المساواة وعدم التمييز حيث نص على ذلك صراحة "مبدأ المساواة وعدم التمييز"، وذلك يعود لأهمية هذا الحق وللتأكيد بشكل خاص على منع أي تطوير لأي برنامج للذكاء الاصطناعي من شأنه التمييز بين الأشخاص أو بين طوائف معينة من الأشخاص، حيث تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على البيانات الخاصة بأفراد المجتمع فتقوم بجمع هذه البيانات وتصنفها عن طريق معالجات إلكترونية متعددة وهذه المعالجات لها القدرة على الكشف عن التمييز القائم بين الأفراد في تصنيف التطبيقات، وبالتالي فإن الالتزام بهذا الميثاق يتطلب ألا تزيد هذه التقنيات من حدة التمييز وأن لا تؤدي لزيادة

1 تعد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى جانب اتفاقية حماية البيانات الشخصية من أهم الوثائق القانونية الصادرة عن مجلس أوروبا، حيث أنهما تركزان على حماية الحقوق الأساسية وضمان الخصوصية الرقمية. انظر: محمد سمر عادل شحاته، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 66، عدد خاص، 2024، ص 396.

2 Tatyana Sushina & Andrew Sobenin, Artificial Intelligence in the Criminal Justice Systems: Leading Trends and Possibilities, Advances in Social Science, Education and Humanities research, volume 441, 6th International Conference on Social, economic, and academic leadership (ICSEAL- 6-2019), Atlantis Press, Page 8.

هذه الحدة اتجاه فرد معين أو اتجاه طائفة معينة أو نحو حالات معينة في المجتمع¹.

ولذلك نجد أن الميثاق قد ركز في أولى مبادئه على احترام حقوق الإنسان وتجنب أي تمييز ما بين الأفراد والجماعات، حيث أنه لابد على مطوري أنظمة وأدوات وسياسات الذكاء الاصطناعي من توخي الحذر عند تطويرها وتطبيقها لما تتطلبه عليه من بيانات حساسة للأفراد، فقد تحتوي على كل ما يخص الفرد من أصل عرقي وخلفية اجتماعية واقتصادية وسياسية وما يحمله من معتقدات دينية ونحوها من بيانات خاصة، حيث أشار الميثاق إلى ضرورة اتخاذ تدابير احترازية للحد من هذه المخاطر أو تحييدها إن أمكن، بالإضافة إلى ضرورة رفع الوعي لدى أصحاب المصلحة في مختلف الجهات المعنية بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يعزز من مكافحة التمييز بين الأفراد والجماعات، كما أشار إلى ضرورة اتساق النهج الأخلاقي والإنساني مع عملية التصميم والتعلم لأنظمة وأدوات الذكاء الاصطناعي ودمج القواعد الأخلاقية في تطبيقات هذه التقنيات والتي من شأنها منع الانتهاكات المباشرة والغير مباشرة لحقوق الإنسان الأساسية².

واتخذت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات النهج الذي اتخذته المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة، حيث نصت في ثاني مبادئها على "القيم الإنسانية والعدالة" والذي يركز بدوره على تصميم واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة تحترم القانون وحقوق الإنسان والقيم الإنسانية بما فيها المساواة وبما يضمن للأفراد والمجتمعات العدالة والإنصاف، وعليه لابد أن تحترم تقنيات الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان الأساسية وأن تكون متوافقة معها، ومن ذلك عدم انتهاكها للبيانات الشخصية للأفراد وعدم التمييز فيما بينهم، وأن لا تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل أصحاب المصلحة بصورة تتعارض مع أنظمة الدولة

1 ليتيم نادية، مجلس أوروبا والذكاء الاصطناعي أية ضوابط لحماية حقوق الإنسان، مجلة التراث، مج 13، ع 44، 2023، ص 6.

2 عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد، مرجع سابق، ص 22-23.

والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وألا يكون الغرض من استخدامها غير قانوني وغير مشروع¹.

وأما بالنسبة للمبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد أكد على "النمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاهية" حيث يهدف هذا المبدأ إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة مبتكرة تعود بالنفع العام على الأفراد والمجتمعات والبيئة، وأن يكون لهذه التقنيات دور فعال في النمو والازدهار وتعزيز أهداف التنمية العالمية، وعليه لابد على أصحاب المصلحة الإشراف على أنظمة وأدوات الذكاء الاصطناعي بصورة فعالة متسمة بالمسؤولية من أجل الوصول لنتائج مفيدة وجديرة بالثقة، ومن ذلك القيام برفع مستوى القدرات البشرية وتعزيزها بالمهارات والإمكانات ودعم ما لديهم من إبداعات، والانتقاء إلى احتياجات الأقليات من فئات المجتمع والحد من أوجه التمييز الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من أوجه التمييز، بالإضافة إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية مما يؤدي إلى دعم النمو الشامل والمستدام والرفاهية لكافة أفراد المجتمع².

وختامًا يمكننا القول إن تبني المنظم السعودي لهذين المبدأين يمثل خطوة جوهرية نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية بما يتوافق مع القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية التي أرستها مبادئ الشريعة الإسلامية. ولا يتعارض مع الأنظمة السعودية التي تكفل حقوق الإنسان بمرجعية شرعية ونظامية، وتؤكد على مبادئ العدل والمساواة وحماية الحريات ضمن إطار يوازن بين الحقوق الفردية والمصالح العامة، ومن ذلك ما نصت عليه المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم: "تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية"³. كما يساعد ذلك على جعل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أكثر

1 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، ص 16.

2 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 13.

3 النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27هـ الموافق 1992/3/1.

فاعلية وفائدة في تطوير العمل القضائي، حيث يسهم توظيف هذه التقنيات في تذليل العديد من التحديات التي تعترض سير الإجراءات القضائية أو على الأقل التخفيف من حدتها، وبالتالي التعزيز من كفاءة الأداء العدلي والمساهمة في تسريع الفصل في المنازعات. إذ لا ينبغي أن يُوجَّه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي نحو استبدال القاضي البشري بما يعرف بالقاضي الآلي، وإنما ينبغي أن توظف بوصفها أدوات مساندة تعزز من فعالية وكفاءة القضاة والمحامين وتساهم في دعم المتقاضين.

وجاء المبدأ الثالث من مبادئ الميثاق الأخلاقي الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بالنظم القضائية مؤكِّداً على "الجودة والأمن" والذي يرتبط بصورة مباشرة في آلية معالجة تقنيات الذكاء الاصطناعي للبيانات والقرارات القضائية واستخدامها لمصادر موثوقة لجمع المعلومات داخل بيئة تكنولوجية آمنة مع الحرص على الاستعانة بذوي الخبرة في المجال القانوني والقضائي¹، وعليه فإنه لا بد أن يكونوا مصممين ومطورين نماذج التعلم الآلي قادرين على الاستفادة من خبرة المهنيين المعنيين بنظام العدالة كالقضاة والمدعين العامين والمحامين ونحوهم بالإضافة للباحثين والمحاضرين في مجالات القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والوصول إلى فرق عمل من كافة التخصصات تسعى إلى تنفيذ نماذج وظيفية تتصف بالجودة من أجل أذخال هذه التقنيات الحديثة.

وحيث أنه لا تتوفر الجودة من دون الأمان فلا بد أن تكون البيانات المخزنة على الأنظمة التكنولوجية مستقاة من مصادر آمنة وموثوقة، وبناء على ذلك فإن الميثاق يحظر تعديل هذه البيانات حتى يتم استخدامها بالفعل عن طريق آلية التعلم وأن يمكن النظام من تتبع الإجراء بصورة كاملة من أجل ضمان عدم إجراء أي تغييرات أو تعديلات قد تؤثر سلباً على صحة الحكم في القضية المنظورة²، وفي

1 هلال غفران محمد إبراهيم، وشعبان يسرا محمد محمود، ونجاحي أمال محمد منور، حوكمة الذكاء الاصطناعي ضمن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج 49، ع 04، 2022، ص 135.

2 محمود سيد أحمد، وعنان مريم عماد، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج 66، ع 03، 2024، ص 934.

ذات السياق جاء المبدأ الخامس من الميثاق حيث نص على "استقلالية المستخدم" والذي أكد بدوره على أهمية رفع مستوى تحكم وسيطرة المستخدم وعدم تقييدها عند إدخال أدوات وخدمات الذكاء الاصطناعي سواء كان من قبل المتخصصين والعاملين في المنظومة العدلية أو من قبل المتقاضين، فبالنسبة للمستخدم المهني داخل المنظومة العدلية فإنه يمنح الحق بمراجعة القرارات القضائية الصادرة والبيانات المستخدمة للتحليل القانوني والأمني في أي وقت وأن له الحق بعدم اعتماد أي قرار إلا بعد تدقيقه بحسب الظروف الخاصة لكل قضية، وأما إذا كان المتقاضون هم المستخدمون لنظام الذكاء الاصطناعي وأدواته فإنه لا بد من إبلاغهم بلغة واضحة ومفهومة عن ما إذا كانت الحلول المقدمة عن طريق أدوات الذكاء الاصطناعي ملزمة أو غير ملزمة وإبلاغهم عن كافة الخيارات والحلول المتاحة وعن حقهم في الحصول على المشورة القانونية والحق في الوصول إلى المحكمة والنقاضي أمام القاضي الطبيعي¹، حيث يتم إبلاغ المتقاضي عن أي معالجة مسبقة للقضية بواسطة الذكاء الاصطناعي قبل أو أثناء سير الإجراءات القضائية، وعليه يكون له حق الاعتراض وطلب النظر في قضيته مباشرة من قبل القاضي الطبيعي وفقاً لما أشار له هذا الميثاق، كما منع الميثاق اتباع أي نهج توجيهي في تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة العدلية وحرص على أن يتم بيان ماهية الجهات المختصة التي تتحكم في نظام الذكاء الاصطناعي وأدواته وتوضيحها للمستخدمين².

وأكد المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ذات المبدأ حيث نص على "المتانة والأمن والسلامة" والذي يهتم بصلابة أنظمة الذكاء الاصطناعي وجودة نتائجها وقراراتها في مختلف الظروف، وعليه فلا بد أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قوية وآمنة وفعالة وأن لا يشكل استخدامها خطراً غير مقبول على السلامة العامة والأمن الاجتماعي، ولتحقيق ذلك يتعين على أصحاب المصلحة ومستخدمي هذه التقنيات معالجة تحديات أمن أنظمة الذكاء الاصطناعي وسلامة مخرجاتها ومواجهة كافة المخاطر الأمنية المحتملة والتغلب عليها طوال فترة

1 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، ص 20.

2 عبد المطلب ممدوح عبد الحميد، مرجع سابق، ص 24..

اسءءءاءها، كما ىنبغى على الهاء المسءءءة لءقناء الذكاء الاصءطناعى - اسءءاءاً لءورها وسقاءها وقءرها على الصءرف- أن اعءء باسءمرار نهجاً واضحاً ومءسقاً لإءارة المخاطر فى كل مرءلة من المراحل ومعالءها بما فى ذلك الصصوصىة والأمن الرقمى وءوءة النءائج والقرارات وسلامة المءرءاء¹.

وآءاماً فى ضوء الوءوع المسارع فى اسءءءام ءقناء الذكاء الاصءطناعى داخل المنظومة القضاىىة، ءبرز أهملية الإءارة إلى ضرورة بناء هءه الأءاء ءقنىة على أسس موءوءة وآمنة، وءلوها من أى مؤءراء آارءىة قء ءحل بأى شكل من الأشكال على ءوءة الأحكام القضاىىة أو ءؤءر على اسءءلال القاضى وموضوعىة قراره. آىء أن اعءماء معائىر صارمة فى ءصمىم وءشغىل هءه ءقناء يعد شرطاً أساسىاً لضمنان سلامة العءالة، وءعزىز ءقة فى النظام القضاىى، وءءقىق الوءازن بىن الكفاءة ءقنىة والضمنانات العءلىة الءى أقرءها الشرىعة الإسلامىة والأنظمة الوطنىة.

وقء انطوى المباء الرابع من مباءى المىءاق الأخلاقى الأوروبى لاسءءءام الذكاء الاصءطناعى بالنظم القضاىىة على "الشفافىة والءىاء والإنصاف" والذى ىرمى بءوره إلى ضرورة آلق وءازن ما بىن الملكىة الفكرىة لبعض طرق المعالءة والءاءة إلى الشفافىة والءىاءىة، أى أن ءكون هناك موازنة بىن الءفاظ على آقوق الملكىة الفكرىة لهءه الأنظمة والأءاء وإمكانىة الاطلاع على عملىة ءصمىم والوصول إلى طرق معالءة البىانات وفهمها بالإضافة إلى السماح بعملىاء ءءقىق الآارءىة من قىل الهاء الرقابىة؛ مما ىءربء علىه الءىاء والإنصاف والنزاهة الفكرىة وإعطاء الأولوىة للمصالح الءى ءءءم العءالة عءءما ءسءءءم ءقناء الءى قء ىكون لها عواقب قانونىة أو قء ىكون لها ءأءىر كبرى على آىاة المءءمعاء والأفراد².

فوقاً لهذا المباء لاءب أن ءكون البىانات المعالءة عىر مبهمة وءءمع بالشفافىة، وأن ىكونوا مسءءءموها ملمىن بكىفىة أءائها لمهامها بالإضافة إلى ءوفر وسائل الرقابة والمراجعة الآارءىة، آىء ىقع على عائق أصحاب المصلآة الالءزام بالإعلاء والإفصاح عن الآراءاء الءى ءم اءآاءها والبىانات والنماء الءى ءم ءغذىة

1 الهىئة السعوءىة للبىانات والذكاء الاصءطناعى، مرجع سابق، ص 26.

2 مءمود سىء أءمء، وعنائى مرىم عماء، مرجع سابق، ص 935-936.

خوارزميات الذكاء الاصطناعي بها لمستخدميها والمتعاملين معها بطريقة مفهومة وشاملة وفي وقت مناسب؛ فهذا الإعلان أو الإفصاح من شأنه تمكين كافة الأطراف من الوقوف على الأسباب التي استدعت اتخاذ قرار معين بطريقة معينة، والذي بدوره يؤدي إلى ضمان الحماية القانونية الفعالة بمواجهة ذلك القرار الصادر عن خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإتاحة المجال لمراجعتها من قبل المحكمة¹.

وقد عرج المبدأ الثالث من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على ذات الفكرة بنصه على "الشفافية وقابلية التفسير" والذي يعتبر الركيزة الأخلاقية الأساسية المرتبطة بفهم وشرح تقنيات الذكاء الاصطناعي ومخرجاتها، حيث يقع على عاتق أصحاب المصلحة ومستخدمي هذه التقنيات الالتزام بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي وعمليات اتخاذ القرار، ومن ذلك توضيح كيفية وصول تقنيات الذكاء الاصطناعي لقراراتها ومخرجاتها بطريقة بسيطة ومفهومة وتفسير كيفية تنفيذ كل مرحلة من مراحل دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي، والذي من شأنه رفع الوعي لدى أصحاب المصلحة فيما يتعلق بكيفية تعاملهم مع هذه الأدوات التقنية وتعزيز المعرفة العامة لديهم²، بينما جاء المبدأ الخامس من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليركز على "المحاسبة والمساءلة" والذي يسعى لضمان نزاهة أنظمة الذكاء الاصطناعي وعدالتها، من خلال بيان المسؤوليات والواجبات والصلاحيات وكافة الأطر التنظيمية المتبعة لكل القرارات والإجراءات في دورة تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي أو خلال نشرها واستعمالها، وعليه فأن أصحاب المصلحة ومطور تقنيات الذكاء الاصطناعي يكونون مسؤولين عن تشغيل تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة صحيحة ومسؤولة، وأن يكونوا مسؤولين عن الالتزام بالمبادئ الخمس المذكورة سلفاً وعن تفسير كافة القرارات والنتائج الصادرة عن الذكاء الاصطناعي الواقعة ضمن مسؤوليتهم³.

1 عبد الغفار فاطمه عادل السيد، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وأفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ع 01، ص 278.

2 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، 2025، ص 17.

3 الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص 30.

وختامًا تعد الشفافية والمسؤولية من أهم الركائز في أي نظام قضائي ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعملية اتخاذ القرارات القضائية، فلا بد عند إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية أن تعزز الجهود الرامية إلى الشفافية والمحاسبية والمسؤولية بصورة أكبر، سواءً استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات مساعدة للبحث أو لمراجعة الوثائق والمستندات القانونية والقرارات القضائية أو بوصفه نظامًا يتخذ قرارًا معيّنًا وفقًا لخوارزمياته؛ فيجب بكل الأحوال أن تخضع مخرجاتها النهائية للمراجعة ومعرفة مدى موافقتها والتزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام النظام السعودي، كما ننوه أنه يقع على عاتق واضعي السياسات تحديد نطاق المسؤولية عن إجراءات أنظمة الذكاء الاصطناعي وأدواته بصورة واضحة وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات القضائية، بالإضافة إلى تحديد المسؤول عن أفعال الذكاء الاصطناعي سواءً كانوا المنشئون والمطورون الذين برمجوا أنظمة الذكاء الاصطناعي أو كانت الدولة التي طبقت تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ ولذلك لابد من إصدار واعتماد قوانين محدّدة تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية وتحدد المسؤولية عن نتائجه؛ وذلك عن طريق جعل تقنيات الذكاء الاصطناعي خاضعة للرقابة والمساءلة، حيث أن الأنظمة القانونية الحالية لا تقدم حلولًا تشريعية لهذه المسألة.

المطلب الثاني: تفعيل الذكاء الاصطناعي في ضوء ضمانات القضية العادلة.

إن التقارير الدولية والوطنية المهتمة بالشأن القضائي دائما ما تشير إلى ضعف فعالية القضاء التقليدي، وعجزه عن مسايرة الركب المتطور والمتجدد للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث لوحظ في القضاء التقليدي تزايد أعداد القضايا المدنية والجنائية وتكدسها في المحاكم والذي أدى بدوره إلى البطء في إصدار الأحكام وفي تنفيذها، والذي يؤدي بلا أدنى شك إلى عدم تحقيق الهدف الأسمى للقضاء وهو الوصول إلى المحاكمة العادلة والمنصفة وصدور الأحكام في آجال معقولة¹، ومن

1 معروف ربهام عاطف يوسف، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، المجلة القانونية، مج 19، ع 03، 2024، ص 1454.

هنا جاء تقديم التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة على أنها بمثابة حلول واعدة لتلك المشاكل المتصلة في مجملها بالحق في اللجوء إلى القضاء وحسن إدارة العدالة، إلا أنها وبذات القدر فرضت بعض التحديات على القواعد الإجرائية القائمة مثل مبدأ المواجهة وحضورية المرافعات وإجمالي حقوق الدفاع، فإن كانت الغاية الرئيسية من ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأعمال القضائية هي الوصول إلى العدالة بسرعة وكفاءة وضمان تقديم حماية قضائية للمتقاضين بشكل أفضل، إلا أنه لا بد من الأخذ بالاعتبار التحديات القانونية المرتبطة بتلك الضمانات الإجرائية للمتقاضين وتسليط الضوء عليها¹،

فلا شك بأن حق الشخص في التقاضي واللجوء إلى المحاكم يعد حقاً أصيلاً متعلقاً بصفة الشخص الإنسانية، وبالتالي فإنه لكل شخص داخل أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية أن يقاضى أمام قاضيه الطبيعي، وأن لا يجبر على المثل أمام غير هذا القاضي بما يوقر له من ضمانات وحماية قضائية، حيث كفلت المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا الحق بنصها: "لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون"، كما أكدت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -بما هو تنمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان- حيث نصت على "أن كل فرد من حقه الالتجاء للأجهزة القضائية..."، وجاء في المادة الثامنة من العهد: "على أن تتعهد كل الأطراف بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه وحياته المعترف بها في هذا العهد"، وعليه فقد ضمنت العديد من الاتفاقيات الدولية وغيرها من اتفاقيات إقليمية حق الفرد في اللجوء إلى القضاء ورفع دعواه أمام القاضي الوطني مهما كان جنسه أو عرقه أو لونه أو انتماءه في سبيل إنصافه والحصول على ما يرتضيه من حقوق².

1 عبد الغفار فاطمه عادل السيد، مرجع سابق، ص 112.

2 زهير بوشيبان، الحق في اللجوء إلى القضاء، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023، ص 15.

كما لم تغفل معظم دساتير دول العالم النص على حق الأفراد في اللجوء إلى القضاء، حيث ذهب معظمها إلى تأكيد حق الدولة في نظر النزاعات التي تقع على إقليمها والفصل فيها من خلال جهازها القضائي والذي يمثل مظهرًا من مظاهر سيادة الدولة الحديثة، حيث يلجأ الأفراد المقيمين في إقليم دولة محددة إلى محاكمها من أجل التصدي لأي اعتداء على حق من حقوقهم أو انتزاعه منهم أو الإضرار به¹، وعلى غرار ذلك نص المنظم السعودي في المادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم: "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك"، وعليه فإن لكل مواطن ومقيم على أراضي المملكة اللجوء إلى المحاكم السعودية بصورة متساوية ولا يمكن لأي تشريع عادي أو فرعي أن ينتزع هذا الحق أو يبتقص منه².

وبناء على ذلك يعتبر حق الأفراد في التقاضي من أهم المبادئ التي يقوم عليها أي نظام قضائي في العالم، ومن أحد أهم الضمانات الأساسية لتحقيق العدالة والمساواة أمام القضاء، ولا يقتصر هذا الحق على اللجوء إلى المحاكم عند وجود نزاعات فحسب وإنما يمتد ليشمل الأعمال الولائية للقضاء والأذن على العرائض والإجراءات الخاصة بالتسجيل العقاري ونحو ذلك، بالإضافة إلى التزام السلطة القضائية بالنظر في الدعاوى المرفوعة أمامها والفصل فيها، وهكذا يكون الحق في التقاضي حقًا عامًا وشاملاً ويعترف به نظامًا لكافة المواطنين والمقيمين بما يجعله سلطة قانونية دائمة تضمن إقامة العدل والمساواة بين أفراد المجتمع³.

وفي هذا الصدد يظهر لنا تساؤل هام حول كيفية ضمان هذا الحق في ظل تسارع الاعتماد على المنصات القضائية الإلكترونية وأنظمة التقاضي عن بعد والتوجه العالمي نحو تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية،

1 عائشة فارح، التحكيم وحق اللجوء إلى القضاء، المجلة الشاملة للحقوق، المجلد الأول، 2022، ص 162.

2 النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (90/أ) وتاريخ 1412/08/27 هـ الموافق 1992/3/1.

3 زهير، بوشيبان، مرجع سابق، ص 14.

حيث نجد أن الدراسة الملحقه بالميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي بالنظم القضائية وبيئتها قد أشارت تحت عنوان "دراسة متعمقة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية، ولا سيما تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعالج القرارات والبيانات القضائية" إلى أهمية حصول أي متقاضي على حقه الطبيعي في الوصول إلى المحكمة، وعدم تأثير أدوات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في تسوية المنازعات على حق الأفراد في اللجوء إلى المحاكم وفقا لما نص عليه القانون¹.

حيث شجعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في قرار لها عام ٢٠١٥م على استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في تسوية المنازعات القضائية، ورحبت بزيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظومة القضائية كمكلفات الدعاوى الإلكترونية وإدارة الدعوى إلكترونيا وتبادل المعلومات عبر قواعد البيانات، والتي لم تساهم فقط في تيسير الإجراءات والتعجيل بها وإنما ساهمت كذلك في تعزيز اتساق النتائج والأحكام الصادرة وإمكانية التنبؤ بها، وعلى الرغم من هذه المميزات المرتبطة بإجراءات تسوية المنازعات عبر الاتصال الإلكتروني المباشر إلا أن القرار قد أوضح بعض التحديات التي لا بد من أخذها في الحسبان كالتحديات التقنية ونحوها؛ وعليه قامت الجمعية البرلمانية بالتشديد على ضرورة ضمان الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بصفة عامة وعلى حق الحصول على محاكمة عادلة والحق في الانصاف بصفة خاصة²، وعليه نأمل ألا

1 Xavier Ronsin, Vasileios Lampos, & others, *In-depth study on the use of AI in judicial systems, notably AI applications processing judicial decisions and data*, Appendix I. European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European ethical Charter on the use of Artificial Intelligence in judicial systems and their environment, Adopted at the 31st plenary meeting of the CEPEJ (Strasbourg, 3-4 December 2018, p 47.

2 الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، رقمنة العدالة (الوصول إلى العدالة والإنترنت)، 2015م، للاطلاع على القرار على الرابط الآتي <https://n9.cl/sdguow> تاريخ الدخول 2025/4/20م.

يؤثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية على حق الأفراد في اللجوء إلى القاضي الطبيعي¹.

كما يعد مبدأ تكافؤ فرص الدفاع أساساً لضمان حق التقاضي والمساواة بين الخصوم من الناحية الإجرائية وشرطاً من الشروط الجوهرية لمحاكمة عادلة، والذي يقصد به تمكين كل طرف من أطراف الدعوى من تقديم حججه وأدلته وأن تتاح له الفرصة للرد على حجج وأدلة الطرف الآخر، وقد أهتم المواثيق الدولية بهذا الحق ونصت عليه ومن ذلك المادة الرابعة عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث نصت على هذا المبدأ صراحة؛ وبالتالي فإنه لا يجوز تقييد هذا الحق وإلا كان ذلك اعتداء على حق الأفراد في الوصول للعدالة وعلى حقهم في استعمال مختلف وسائل الدفاع لكونه جزء من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالمياً².

وحينما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية فإنها لابد أن لا تؤثر على حق الأفراد في الدفاع، حيث أوضحت الدراسة الملحق بالميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها - المشار إليها سلفاً- أهمية عدم تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على المراكز القانونية لأطراف الدعوى، فعلى الرغم من أن هذه الوسائل الإلكترونية الحديثة توفر الوقت والجهد على المتقاضين وتيسر عليهم إجراءات التقاضي، إلا أنها قد تؤثر بصورة سلبية على مبدأ تكافؤ فرص ووسائل الدفاع؛ فإن كان هنالك - على سبيل المثال - العديد من الأفراد الذين يتقنون استعمال هذه الوسائل التقنية الحديثة فبالمقابل هنالك آخرون لا يتقنون استخدامها أو أنهم يعانون من بعض الصعوبات في استخدامها خلال إجراءات التقاضي، ولذلك على الجهات المعنية القيام بتوعية الأفراد بكيفية استخدامها أو بإمكانية طلب المساعدة أو المشورة القانونية

1 الرحالي يونس، مركزات حقوق الدفاع وآليات حمايتها في مرحلة المحاكمة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع 16، 2016، ص 82.

2 اليوسف خالد محمد عبد العزيز، مبدأ حرية الدفاع في نظام المرافعات الشرعية دراسة تأصيلية تطبيقية، مجلة قضاء، العدد الثاني والثلاثون، 2023، ص 250.

إن لزم الأمر¹، وقد عملت وزارة العدل في هذا الصدد على إطلاق مراكز ناجز وهي عبارة عن مراكز نموذجية تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين سواء من الأفراد أو المحامين أو من قطاع الأعمال، وتقديم الدعم لهم بجودة وسرعة عالية عبر كفاءات قانونية سعودية مؤهلة. كما عملت على إطلاق مبادرة كتابات العدل المتنقلة، والتي تهدف إلى خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمنومين في المستشفيات في أماكن تواجدهم عبر موظفين متخصصين².

وعليه نلاحظ أن إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، واتاحتها لكافة أفراد المجتمع لن يؤثر على تكافؤ فرص الدفاع، وإنما من شأنه تقليل الفجوة المعرفية بين الأطراف وتحقيق مستويات جديدة من المساواة، وذلك من خلال التطبيقات التي تحلل النصوص القانونية وتستخرج السوابق القضائية ذات الصلة بالموضوع أو التطبيقات التي تساعد في تنظيم الملفات إلكترونياً وتسهل الوصول إليها، مع الأخذ بالاعتبار نشر الوعي حول كيفية استخدام هذه التطبيقات وطرق الاستفادة منها، وفيما يخص مبدأ استقلالية القضاة فيقصد به ما يتمتع به القضاة من استقلالية وحيدة وعدم التأثير عليهم مادياً أو معنوياً بصفتهم أفراد موكل إليهم أمر الفصل في المنازعات المعروضة عليهم، وعدم التدخل بأعمالهم وقراراتهم سواء بوسائل مباشرة أو غير مباشرة بالشكل الذي قد يؤثر في عملهم المرتبط بتحقيق العدالة، كما يعني أيضاً رفض القضاة أنفسهم لهذه التأثيرات والحرص على استقلاليتهم ونزاهتهم³، وقد أورد المنظم السعودي هذا المبدأ في المادة الأولى من نظام القضاء والتي نصت على: "القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء" حيث إن أي مساس باستقلال القضاء من شأنه أن يخل بميزان العدل ومن طبيعة

1 Xavier Ronsin, Vasileios Lampos, Agnes Maitrepierre & others, op. cit., Page 47 – Page 48.

2 وزارة العدل السعودية، تقرير "القطاع العدلي خلال 7 أعوام من الرؤية"، 2023، ص 46.

3 الكمالى أيوب، مبدأ استقلال القضاء ودوره في تحقيق العدالة، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، ع 19، 2024، ص 301.

القضاء أن يكون مستقلاً ولا يتعرض لتدخل من باقي سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية¹، ويطرح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بعض التحديات غير المباشرة على مبدأ استقلالية القضاء، فيمكن على سبيل المثال أن توصي خوارزميات الذكاء الاصطناعي بأحكام معينة مستندة بذلك على بيانات سابقة، مما قد يؤثر على حرية القاضي في تكوين رأيه الشخصي وقناعته المستقلة. أو أن يؤدي الاعتماد المفرط على التحليلات الآلية إلى خلق ما يُسمى "بالقاضي الآلي" والذي بدوره يقلص من البعد الإنساني في إصدار الأحكام القضائية².

فربما تحت الضغط والرغبة في الدقة يتأثر القاضي بما توصي به خوارزميات الذكاء الاصطناعي أكثر من تأثره بتحليله القانوني المستقل؛ فحينما توصي الخوارزمية بحكم الإدانة في القضية المنظورة بناء على أن (80%) من السوابق القضائية المشابهة لها قد انتهت بالإدانة، قد يشعر ذلك القاضي بأن الخروج عن هذا النمط يحتاج إلى تبرير خاص، والذي يؤدي بدوره إلى تقليص استقلاليته في تقدير الوقائع والقانون³، أو ربما مع مرور الوقت يصبح القاضي البشري معتمداً على خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة أو في تحديد العقوبة بشكل مفرط يفقد معه جزءاً من وظيفته الإنسانية. حيث أن قرارات الذكاء الاصطناعي دائماً ما تستند إلى البيانات السابقة دون أن تتنظر في المشاعر أو الظروف الخاصة بالمقاضي⁴.

لذلك نأمل أن يضع المنظم معاييرًا تضمن اقتصار دور تقنيات الذكاء الاصطناعي على تقديم الاستشارات وليس الإلزام بالقرارات، وأن يكون القاضي

1 نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/78) بتاريخ 1428/9/19هـ الموافق 2007/10/1م، وبقرار مجلس الوزراء رقم (303) بتاريخ 1428/9/19هـ.

2 Xavier Ronsin, Vasileios Lampos, Agnes Maitrepierre & others, op. cit., Page 48.

3 مركز الدراسات والبحوث القانونية، مرجع سابق، ص 39.

4 العرشاني علي مرشد، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقارنة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي، مجلة الباحث العربي، مج 06، ع 03، 2025، ص 103.

محتفظاً بسلطته الكاملة في تقييم الوقائع والأدلة بعيداً عن أي ضغط تقني أو إحصائي، بالإضافة إلى الحرص على شفافية الخوارزميات المستخدمة وقابليتها للتدقيق والمراقبة من قبل متخصصين مستقلين وذلك لضمان عدم انحيازها لطرف دون آخر.

كما يعد حق الخصوم في المواجهة من أهم المبادئ المرتبطة بالإجراءات القضائية والمتعلقة بالنظام العام، فقد أوضحت المادة الثانية والستون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية هذا المبدأ بنصها على أن: "لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم إلا بحضور الخصم الآخر"، فبموجب هذا المبدأ يتاح لكل طرف في الدعوى الاطلاع على كل ما يقدمه الطرف الآخر من بيانات ومستندات ومذكرات والاستماع للدفاع ومناقشته¹.

ولا يقتصر هذا المبدأ على حق كل خصم أن يُبلغ بجميع ما يقدمه خصمه للمحكمة أو حقه في الرد عليه، وإنما يمتد ليشمل الحق بالاطلاع على كافة الإجراءات النظامية المتبعة بينه وبين خصمه من خلال الإعلان القضائي، والذي يتم ابتداء بإعلام المدعى عليه بطلبات المدعي وبموعد الجلسة وبتزويده بكافة مرفقات الدعوى وما تضمنته من أسانيد ووقائع، ويكون الإعلان في كل مرحلة يوجب المنظم إعلام الخصم بها حتى يتسنى له مواجهة خصمه والرد على دعواه وتحقيق دفعه وإثبات حججه النظامية، ويعتبر هذا الإعلان القضائي الوسيلة الوحيدة للعلم بالإجراءات وقرينة قاطعة على ذلك لا يجوز الاحتجاج بالجهل بها إذا ما تم الإعلان وفقاً لما قرره النظام².

ونلاحظ أنه لن يكون هنالك تعارض ما بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والحق في المواجهة بين الخصوم، وخاصة بعد قرار المجلس الأعلى

1 نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ. الموافق 2013/11/25م.

2 ليوسف خالد محمد، مبدأ المواجهة بين الخصوم في نظام المرافعات الشرعية (دراسة تأصيلية مقارنة)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مج 02، ع 07، 2022، ص 950-951.

للضاء رقم (219-06-39) بتاريخ 1439/04/21هـ والمبني على الأمر الملكي رقم (14388) بتاريخ 1439/03/25هـ والمتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة في التبليغات القضائية، حيث أصبح التبليغ عبر الوسائل الإلكترونية منتجا لآثاره القانونية متى تمّ من خلال إرسال رسالة نصية إلى الرقم المحمول الموثق لدى الجهة المختصة أو عبر البريد الإلكتروني الموثق للشخص، وفي ذات السياق يمكننا تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي من دون اخلال بالأحكام النظامية للإعلانات القضائية أو التأثير على تطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم¹.

ولكن قد تظهر إشكالية حقيقية متعلقة باحترام مبدأ المواجهة في الإجراءات حينما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي بعملية اتخاذ القرار، فحينما يشكل القاضي البشري تصورا معينا في قضية معينة مستندا على عناصر موضوعية أو إجرائية فإنه -تطبيقا لمبدأ المواجهة- يطرح الأمر على الخصوم ويمكنهم من مناقشة هذه العناصر إن شاءوا، بينما لا تراعي تقنيات الذكاء الاصطناعي هذا الأمر حيث يسبق قرارها المناقشة ولا يتبعها كما هو الحال مع القاضي البشري، فعلى سبيل المثال عندما يقع حادث مرور نتيجة لتجاوز السائق للسرعة المقررة نظاما بسبب نقله لمريض في حالة خطيرة إلى المستشفى؛ فإن القاضي البشري بعد أن يوضح له الخصم تلك الظروف سيضعها في الاعتبار وقد يخفف من الجزاء، وهو ما من شأنه إظهار البعد الاجتماعي والإنساني للعدالة، وأما بالنسبة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي فإنها ستتعامل مع هذه الحالة وفق المعطيات المطروحة أمامها وستوقع الجزاء دون مراعاة للجوانب الإنسانية ودون اتاحت الفرصة للخصوم لإبداء دفاعهم² وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظ أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ما زالت بعيدة عن استبدالها بالقاضي البشري، وخاصة مع افتقار هذه التقنيات للقدرة على مراعاة العوامل الإنسانية والاجتماعية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار وإصدار الأحكام.

1 البديرات محمد أحمد، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج 34، ع 37، 2022، ص 1141.

2 عبد الغفار فاطمه عادل السيد، مرجع سابق، ص 184-185.

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي في القضاء السعودي لم يعد مجرد توجه إداري، بل أصبح مساراً استراتيجياً يعكس تطوراً مؤسسياً متكاملًا نحو عدالة رقمية قادرة على مواكبة التحولات التقنية المتسارعة. فقد أسهمت رؤية المملكة 2030 في إعادة تشكيل البيئة العدلية من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير بنية تحتية رقمية متقدمة، وإطلاق مبادرات وطنية مثل سدايا وناجز وتراضي، التي حسّنت كفاءة الأداء القضائي وسرّعت إجراءات التقاضي.

إلا أن هذا التوسع التقني يفرض تحديات حقيقية على الضمانات العدلية المستقرة، وفي مقدمتها استقلال القاضي، وحق التقاضي أمام القاضي الطبيعي، وحق الدفاع، وحماية الخصوصية. فلا يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي في القضاء بمعزل عن البعد الإنساني للعدالة، ولا عن المبادئ النظامية التي تحكم إجراءات التقاضي.

وبناءً على ذلك، تؤكد الدراسة أن نجاح تطبيق الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي يتطلب بناء منظومة تشريعية وأخلاقية متوازنة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات. فدورها يجب أن يظل مسانداً للقاضي لا بديلاً عنه، وموجهاً نحو رفع كفاءة العمل القضائي دون المساس بجوهر العدالة أو قيمها الأساسية. إن التحدي الحقيقي لا يكمن في إدخال الذكاء الاصطناعي إلى القضاء، بل في ضبطه ضمن إطار نظامي يحافظ على العدالة ويعزز الثقة في أحكامها. ويمكننا تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

• النتائج:

- يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم أدوات التحول الرقمي في القضاء السعودي، إذ يختلف جوهرياً عن التقاضي الإلكتروني الذي يقتصر على رقمنة الإجراءات، بينما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات ودعم القرار القضائي.
- أظهرت التجربة السعودية نضجاً مؤسسياً واضحاً في تهيئة البيئة التشريعية والتقنية لتبني الذكاء الاصطناعي، من خلال مبادرات مثل سدايا وناجز وتراضي، وجهود وزارة العدل في أتمتة الخدمات العدلية.

- أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة الخدمات القضائية من خلال تصنيف الأحكام والسوابق القضائية، وتحليل المستندات، واكتشاف القصور الإجرائي، مما ساعد على تسريع الفصل في القضايا وتحسين جودة الأحكام.
- على الرغم من التطور التشريعي والتقني، لا تزال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء السعودي تقتصر على الجوانب الإدارية والإجرائية، ولم تصل بعد إلى مرحلة المشاركة في صياغة القرار القضائي.
- يمثل تحقيق التوازن بين الكفاءة التقنية والضمانات العدلية التحدي الأهم، خاصة فيما يتعلق بحق الدفاع، واستقلال القاضي، وحماية الخصوصية، وحقوق النقاضي أمام القاضي الطبيعي.
- تُعد مبادئ الشفافية والمساءلة والأخلاقيات الرقمية ركائز أساسية لأي استخدام قضائي للذكاء الاصطناعي، لضمان عدالة نزيهة ومخرجات موثوقة تحترم حقوق الإنسان.
- أثبتت الدراسة توافق استخدام الذكاء الاصطناعي مع النظام السعودي متى استخدم كأداة مساندة لا تمس باستقلال القضاء أو بحقوق المتقاضين، وهو ما ينسجم مع القواعد العامة في نظام المرافعات الشرعية.

• التوصيات:

- تطوير إطار تشريعي شامل ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية، يحدد المسؤوليات القانونية والرقابية ويضمن الشفافية في القرارات الصادرة بمشاركته.
- تبني وثيقة أخلاقيات للذكاء الاصطناعي القضائي تستند إلى القيم الشرعية والنظامية، وتضع ضوابط واضحة لاستخدام البيانات والخوارزميات في بيئة العدالة.
- تفعيل برامج تدريبية متخصصة للقضاة وأعاونهم في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات القانونية، لرفع كفاءتهم التقنية وضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات.

- إنشاء قاعدة بيانات قضائية وطنية موحدة تدعم أنظمة التحليل والتنبؤ بالأحكام باستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في توحيد التوجهات القضائية وتحسين جودة التسبيب.
- تطوير مساعد ذكي ضمن منصة ناجز يقدم الإرشاد النظامي الأولي للمستفيدين، ويُستمد من قواعد بيانات رسمية لضمان دقة المعلومات وعدالة استخدامها.
- تشجيع التعاون بين وزارة العدل وسدايا والجهات الأكاديمية لتطوير مشاريع بحثية وتطبيقية حول الذكاء الاصطناعي القضائي تراعي الخصوصية السعودية ومبادئ العدالة الشرعية.
- تعزيز الوعي المجتمعي والمهني حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في القضاء، من خلال حملات وبرامج تعريفية تشرح آليات الاستفادة منه وحدوده النظامية.
- دراسة الآثار المستقبلية للذكاء الاصطناعي التوليدي وتقنيات الميتافيرس في إجراءات التقاضي الإلكترونية، ومدى ملاءمتها للضمانات الإجرائية ومبادئ العدالة.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

- الذيانبي صالح مسلي، حالة التشريعات في المملكة العربية السعودية، الجمعية العلمية القضائية السعودية، الرياض، 2025.
- المركز الوطني للتنافسية، إعداد التشريعات وصياغتها، الإصدار الأول، السعودية، 2022.
- مركز الدراسات والبحوث القانونية، استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية، السعودية، إدارة البيانات الوطنية، ضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية، الإصدار الأول، السعودية، 2021.

- القئامي إيمان محمد عبد الله، التقاضي عن بعد: دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، جامعة نجران، السعودية، 2020.
- الشاوي منذر، فلسفة القانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2017.

ثانياً- المجلات العلمية:

- الأحمدى، عادل علي، التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة، المجلة العربية للتعلم العلمي، السعودية، العدد 63، 2024.
- البديرات، محمد أحمد، التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، الدولة، المجلد 34، العدد 37، 2022.
- الجهني ود طلال؛ طيبة، حسن عبد القادر، أثر توظيف استراتيجيات الحكومة الذكية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، السعودية، المجلد 38، العدد 2، 2024.
- الحباشنه أمل خلف، إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، الدولة، المجلد 3، العدد 8، 2022.
- الحربي راكان فهد، قياس أثر التشريعات في المملكة العربية السعودية، مجلة قضاء، السعودية، العدد 35، 2024.
- الزير أنيس سعد مسعود، مفهوم الإصلاح التشريعي من منظور الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة كليات التربية، ليبيا، العدد 18، 2020.
- العرشاني علي مرشد، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقارنة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي، مجلة الباحث العربي، الدولة، المجلد 6، العدد 3، 2025.
- عليوي نسيم عبد الله، المعايير الحاكمة لقياس أثر التشريع، مجلة دراسات دولية، العراق، العدد 93، 2023.

- الكمالي، أيوب، مبدأ استقلال القضاء ودوره في تحقيق العدالة، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث، الدولة، العدد 19، 2024.
- اليوسف خالد محمد عبد العزيز، مبدأ حرية الدفاع في نظام المرافعات الشرعية: دراسة تأصيلية تطبيقية، مجلة قضاء، السعودية، العدد 32، 2023.
- اليوسف خالد محمد، مبدأ المواجهة بين الخصوم في نظام المرافعات الشرعية (دراسة تأصيلية مقارنة)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مصر، المجلد 2، العدد 7، 2022.
- عبد الغفار فاطمه عادل السيد، الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة بين مبادئ القضاء المدني وآفاق التطور التكنولوجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مصر، العدد 1، 2025.
- عبد القادر مهداوي؛ وحنان فصراوي، استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة في ظل مبادئ المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة، مجلة القانون والمجتمع، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، 2025.
- محمد سمر عادل شحاته، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد 66، عدد خاص، 2024.
- عائشة فارح، التحكيم وحق اللجوء إلى القضاء، المجلة الشاملة للحقوق، الجزائر، المجلد الأول، 2022.

ثالثاً - الرسائل العلمية:

- العطرة حمادي؛ الزهرة، نون زازة، تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2021.
- قنيبي ترتيل رائد فهمي، أثر التقنيات الحديثة في القضاء، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، 2021.

رابعاً - التقارير:

- مكتب إدارة البيانات الوطنية، أداة تقييم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تاريخ

الاطلاع 2025/03/06، الرابط <https://2u.pw/1ywZR>

- مكتب تحقيق الرؤية، كتيب إنجازات رؤية السعودية (2030)، السعودية، 2023.
- وزارة العدل السعودية، القطاع العدلي خلال 7 أعوام من الرؤية، السعودية، 2023.
- وزارة العدل، التطوير والتحديث (2015-2021)، السعودية، 2021.
- وزارة العدل، (91) معلومة عدلية تهمك، السعودية، 2021.
- هيئة الحكومة الرقمية، التقرير السنوي، السعودية، 2022.
- هيئة الحكومة الرقمية، التقرير السنوي، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، استراتيجية الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، دليل الذكاء الاصطناعي، الطبعة الثانية، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، حالة الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الإصدار الأول، السعودية، 2023.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدي، النسخة الأولى، السعودية، 2024.
- سدايا (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي)، منصة حوكمة البيانات الوطنية، تاريخ الاطلاع 2025/03/05، الرابط <https://2u.pw/PDTEn>
- تصريح سمو ولي العهد عن تطوير منظومة التشريعات، تاريخ النشر 2021، تاريخ الاطلاع 2025/02/19، الرابط <https://uqn.gov.sa/?p=1870>

خامساً- النصوص القانونية والقرارات النظامية:

- الأمر الملكي رقم (أ/471) وتاريخ 1440/12/29هـ، بإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، المملكة العربية السعودية.
- تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (418) وتاريخ 1442/7/25هـ، المملكة العربية السعودية.
- النظام الأساسي للحكم، الأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27هـ.
- نظام القضاء، المرسوم الملكي رقم (م/78) وتاريخ 1428/9/19هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (303) بالتاريخ نفسه، المملكة العربية السعودية.
- نظام المرافعات الشرعية، المرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/1/22هـ.
- نظام حماية البيانات الشخصية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/148) وتاريخ 1444/9/5هـ، المملكة العربية السعودية.
- قرار وزير العدل رقم (8056) وتاريخ 1441/10/5هـ، المملكة العربية السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (200) وتاريخ 1443/4/4هـ، المملكة العربية السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (265) وتاريخ 1435/6/21هـ، المملكة العربية السعودية.

- قرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخ 1441/7/15هـ، المملكة العربية السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 1438/11/30هـ، المملكة العربية السعودية.

سادساً - المراجع الأجنبية:

- CEPEJ (Council of Europe). *European Ethical Charter on the Use of AI in Judicial Systems and their Environment*. Strasbourg, 2018.
- Cisco. *AI Readiness Index – Saudi Arabia*. 2024, p. 5.
- LEAP Forward Magazine. *Behind the Scenes of Saudi Arabia's Efforts to Enable Trailblazing Transport Modes and Services in the Kingdom*. Issue 1, 2024.
- NEOM Investment Fund. *NEOM Investment Fund Invests in Pony.ai*. Available at: <https://2u.pw/EgeJI> (Accessed March 12, 2025).
- Parliamentary Assembly of the Council of Europe. *Digitisation of Justice (Access to Justice and the Internet)*. 2015. Available at: <https://n9.cl/sdguow> (Accessed April 20, 2025).
- Ronsin, Xavier; Lampos, Vasileios; Maitrepierre, Agnes; et al. *In-depth Study on the Use of AI in Judicial Systems*. CEPEJ, 2018, pp. 47–48.
- SDAIA (Saudi Data & AI Authority). *Readiness & Adoption Survey (n=80)*. 2024, p. 9.

- Sushina, Tatyana; Sobenin, Andrew. *Artificial Intelligence in the Criminal Justice Systems: Leading Trends and Possibilities. Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, Vol. 441 (ICSEAL-6), Atlantis Press, 2019, p. 8.